جامعـة أحمد دراية أدرار

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنـــوان المـــذكـــرة

أثـــــر الهجـــرة غيـــر الشرعيـــة علـــى الجزائـــر

مذكرة لنيل شهادة ماستـر في تخصص : تنظيمات سياسية وإداريـة .

إعـــــداد الطالبيـن :

*** موســاوي احمــد .**

*** أعــراب نعيمـــة .**

إشـــــراف الأستـــاذ :

*** بن مالك محمد الحسن**

لـجنـة المنـاقـشـــة :

الأستـاذ هـداجـي حمـزة	**أستاذ محاضر جامعة ادرار**	**رئيســـــــا**
الأستـاذ بن مالك محمد الحسن	**أستاذ محاضر جامعة ادرار**	**مشرفا و مقررا**
الأستـاذ العابـد هـواري	**أستاذ محاضر جامعة ادرار**	**عضـوا مناقشا**

السنة الجامعية **2018 - 2019**

" إن الذين أمنوا والذين هاجروا وجاهدوا
في سبيل الله أولئك يرجون رحمت الله والله
غفور رحيم"

صدق الله العظيم.

سورة البقرة الآية 218 .

* الإهـــــــداء *

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما ذا الجلال والعزة":ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما" سورة الإسراء الآية 23 .

إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني ، إلى بسمة الحياة، إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي.....أمي الحبيبة بارك الله في عمرها

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وللأبد.....أبي الغالي

وإلى زوجتي العزيزة وأبنائي "معاذ " عبد الرحمان"

وأيضا إلى كل عائلة " موساوي "

وأساتذتي الكرام وكل من ساعدني من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

وإلى كل طلبة العلم .

موســـــاوي أحمـــــد

* الإهـــــــداء *

الحمد لله الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل ، ورزقنا الثبات ، وسدد خطانا ، ويسر أمورنا ، وسلك مسالكنا.

أهدي هذا العمل إلى أهم مخلوقة ، لها فضل عليا ، وفي كل عمل أقوم به في هذه الدنيا إلى أمي الغالية وما أدراك ما أمي ....

إلى أبتي الذي دعمني ، وذو فضل كبير في كل مشواري و حياتي ، الثانوي إلى اليوم ، أقول له شكرا لأنك أبتي .....

توأم الروح ،وشقيق القلب ، زوجي عبد الرزاق ، أقولك ليس الإهداء، وإنما كل معاني وأسمى عبارات الحب ، والإخلاص ، والوفاء ، لان الشكر فقط ينقص من شانك ، حياتي...

إلى بناتي ، فدوى و راسيل ، إلى ابني ، قتيبة الشريف ، اعتذر عن كل تقصير في حقكم ، من اجل إتمام هذا العمل ...

إلى إخواني ...و رفاقي ...في المشوار الدراسي ككل ، إلى... احمد موساوي ، وعندوري عبد الحي اهدي ثمرة هذا العمل مع تمنياتي لكما بالتوفيق ...

إلى أساتذة ، زملاء الدراسة ، شكرا على الدعم ، شكرا على الصبر ، شكرا على الوقت والجهد المبذول ، ناسيك عن الدعم بكل أنواعه ....

وفي الأخير ...هانحن ...قد أتممنا ... هذا العمل بتحدي كل الصعاب ...

الحمد لله ... وما التوفيق إلا بالله ...الحمد لله

أعـــراب نعيمـــة.

* تشكـــــــرات *

من باب قول النبي صلى الله عليه وسلم

(من لا يشكر الناس لا يشكر الله) ومن باب الاعتراف بالفضل لأولي الفضل فإننا نتقدم

بأسمى ألفاظ الشكر والتقدير للأستاذ بن مالك محمد الحسن الذي أمدنا بتوجهاته ونصائحه التي علمنا بها حتى أضحى بحثنا هذا بالصورة التي هو عليها، كما نشكره على صبره معنا طوال مدة إنجاز هذه المذكرة

ونشكر جميع أساتذة قسم العلوم السياسية الذين قاموا بدورهم في تأطيرنا طوال مدة الدراسة

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ونخص بالذكر السيد الوالي المنتدب للمقاطعة الإدارية لتيميمون "عمون مبروك"

رغم الصعوبات التي واجهتنا في التوفيق بين العمل والدراسة إلا أنه تعامل معنا بإخلاص وشجعنا على روح المبادرة في إتمام هذا العمل.

أحمـــد / نعيمـة

مقدمة

مقدمة

الهجرة مصطلح عرفه الإنسان منذ القديم حيث كان تنقل الأشخاص وممتلكاتهم موجود منذ عدة قرون ، بغية الاسترزاق وتلبية سبل العيش الكريم له ولأسرته من خمن خلال الانتقال من منطقة لأخرى ، وتعرف الهجرة بأنها الخروج من أرض إلى أرض أخرى[1]، حيث إن معظم الهجرات كانت تتم بصفة حتمية هربا من الجفاف أو الغزو ، وبظهور فكرة الدولة ورسم الحدود ، وبروز سيادة الدولة على إقليمها البري والبحري أعطى مفاهيم أخرى للهجرة وكل ذلك حسب الطريقة التي تمت فإذا تمت حسب القوانين المعمول بها في الدخول إلى إقليم الدولة فتسمى هجرة شرعية وفي حالة مخالفة الإجراءات المعمول لهذا الأخير فتسمى هجرة غير شرعية[2].

وعليه فان الهجرة غير الشرعية أصبحت من الأخطار والتهديدات الأمنية الجديدة التي برزت في الآونة الأخيرة والتي مست العديد من دول العام سواء على الصعيد الداخلي أم الدولي وتعد الجزائر من ضمن الدول التي عرفت هي الأخرى بروزها رغم تسخيرها لكافة الطاقات لأجل الحراسة المحكمة لحدودها لكن رغم ذلك فان هناك عدة اختراقات من فئة المهاجرين ، وهذا يعود إلى الرقعة الجغرافية والموقع الاستراتيجي للدولة الجزائرية[3].

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة الموضوع في معرفة أسباب الهجرة غير الشرعية وأثارها وكذا سبل وآليات مكافحتها ، وينطوي الموضوع على أهمية علمية كبيرة تتجسد في موضوع الهجرة غير الشرعية هو من المواضيع التي تتلقى اهتماما أكاديميا من طرف العديد من الدرسين في حقل العلوم السياسية كما إن الموضوع متشعب من عدة جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وأمنية ، كما إن للهجرة غير الشرعية تأثير في رسم السياسة الجزائرية للدولة في ظل تصاعد الخطاب السياسي المعارض لتواجد المهاجرين ، ومع تزايد تدفقات الهجرة في عالمنا المعاصر

[1] – برهان الدين إبراهيم البقاعي، **الإعلام بسن الهجرة إلى الشام**، ط1، دار إبن حزن، بيروت، لبنان، 1997، ص.17.

[2] – موالك أحسن، **عوامل تعلق الشباب الريفي بالهجرة غير الشرعية: دراسة ميدانية لعينة من شباب بلدية إيعكوران ولاية تيزي وزو**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2010، ص.13.

[3] – **نفس المرجع** ، ص .15.

وتنـوع أشـكالها مـن منتظمـة إلى غـير منتظمـة، بالإضـافة إلى تزايـد أعـداد عـابري الـحدود كـل يـوم بـالرغم مـن التـدابير الأمنيـة لوقـف الزحـف ,كـل هـذا أدى إلى تزايـد اهتمـام الحكومـة الجزائريـة بالموضوع.

أ/ **الأهميــة العلميــة:** تكمـن الأهميـة العلميـة للموضـوع في معرفـة حقيقـة أثـر الهجـرة غـير الشـرعية كمشـكل في العلاقـات الجزائريـة مـع دول المغـرب العـربي وكـذا دول الضـفة الأخـرى الأوربيـة، بالإضـافة إلى إعطـاء صـورة واضـحة للتعامـل الأوربي مـع المنطقـة المغاربيـة وبالخصـوص الجزائـر الـتي تعتـبر كمركـز عبـور للمهـاجرين غـير الشـرعيين، و علـى أسـاس هـذا المشـكل مـن خـلال تقـديم دراسـة إستشـرافية تتمثـل في مجموعـة مـن السـيناريوهات المسـتقبلية المطروحـة حـول هـذه الظـاهرة التي يشوبها الغموض والتعقيد.

ب/ الأهميــة العمليــة: يمكـن طـرح الأهميـة العمليـة لهـذا الموضـوع مـن خـلال أن هـذه الدراسـة سـتثري المكتبـة البحثيـة بموضـوع جديـد يـرتبط بواقـع الأحـداث علـى المسـتوى الإقليمـي والـدولي، ويشـجع البـاحثين في حقـل العلاقـات الدوليـة وكـذا التنظيمـات السياسـية والإداريـة علـى دراسـة مثل هذه المواضيع وتقديم رؤى إستشرافية في هذا المجال.

أهداف الموضوع: تتمثل الأهداف الرئيسية الرئيسية للدراسة في النقاط التالية:

- تحديد مدى أهمية الموقع الجغرافي في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ـ إيجـاد السـبيل الأمثـل في التعـاطي مـع دواعـي الهجـرة غـيرا لمباشـرة ونتائجهـا اللامعقولـة والكارثيـة
-الضـــغط علـــى أصـــحاب القـــرار مـــن اجـــل إيجـــاد الحلـــول للحـــد مـــن الظـــاهرة.
-تخصـــيص أكـــبر مجـــال مـــن أجـــل توعيـــة الشـــباب مـــن خطـــر الهجـــرة غـــير الشـــرعية.
تحسين ظروف الفئة الشبانية والعمل على إعطائهم العناية التامة .

الدراسات السابقة: تتمثل الدراسات السابقة فـــي:

– الدراســة الأولــى: رسـالة مقدمـة لنيـل شـهادة الماجسـتير في العلـوم السياسـية تخصـص دراسـات مغاربيـة (2011-2012) مـن إعـداد الطالـب سـاعد رشـيد ،كليـة الحقـوق والعلـوم السياسـية جامعـة محمـد خيضـر بسـكرة .والـتي كانـت بعنـوان واقـع الهجـرة غـير الشـرعية في الجزائـر مـن منظـور الأمن الإنساني ، وخلصت الدراسة في الأخير إلى بعض النتائج وهي:

* إعـادة دراسـة الهجـرة غـير الشـرعية برمتهـا وبلـورة قناعـة مشـتركة لمحاربـة هـذه الظـاهرة علـى المـدى المتوسط والبعيد لمواجهة الأسباب المؤدية لها كالفقر والبطالة والحروب والكوارث الطبيعية .

*تنسـيق التعـاون الأمـني بـين الجزائـر والـدول الأوروبيـة وتبـادل المعلومـات لتفكيـك الشـيكات والأطر العاملة في تسهيل الهجرة غير الشرعية .

تشـجيع الاسـتثمارات في المشـروعات المتوسـطة والطويلـة لتـوفير فـرص العمـل ممـا يحـد مـن الهجـرة غير الشرعية .

ـــ الدراســة الثانيــة: مـذكرة مقدمـة لنيـل شـهادة الماجسـتير في الحقـوق: تخصـص علـم الإجـرام والعقـاب (2011-2012) جامعـة الحـاج لخضـر باتنـة ، مـن إعـداد الطالبـة فـايزة بركـان وكانـت بعنوان آليات التصدي للهجرة غير الشرعية وخلصت الدراسة في الأخير بعض النتائج وهي:

* العمل على احترام حقوق الإنسان فيما يخص التعامل مع الهاجرين غير الشرعيين .

* تشديد العقاب على أفعال التهريب البشري وكذا على الاتجار بالبشر .

* تكثيف الجهود الوطنية والدولية من اجل القضاء على الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية

إشكالية الدراسة:

تمثـل ظـاهرة الهجـرة غـير الشـرعية واحـدة مـن أهـم القضـايا الـتي تحتـل صـدارة الاهتمامـات الدوليـة والوطنيـة ، وان البحـث في هـذا الموضـوع يـبرز في الحقيقـة عـد إشـكالات لأنـه يعـالج موضـوعا جديـدا يشـمل جوانـب عديـدة منهـا الجانـب السياسـي والأمـني والاقتصـادي والإنسـاني والصـحي ، وعليه فان إشكالية الموضوع المطروح للدراسة هي :

– هل للهجرة غير الشرعية تأثير على الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

وللإجابة عن هذه الإشكالية نقترح مجموعة من الأسئلة:

ما هي أسباب الهجرة غير الشرعية؟

– ما هو واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر؟

– ما هي طرق ومعابر المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر؟

– ما هي انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر؟

– ما هي التدابير التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لمواجهة هذه الظاهرة والحد منها؟

الفرضيات:

الفرضية العامة:

– للهجرة غير الشرعية تأثير على الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية فقد اعتمدنا على الفرضيات التالية:

–للهجرة غير الشرعية عدة انعكاسات على الجزائر.

– للهجرة الشرعية في الجزائر عدة أسباب.

– اتخذت الجزائر عدة آليات المكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

تحديد المفاهيم:

أ/ الهجـرة: تستعمل عادة للإشارة إلى جميع التحركات مع الإفتراض الضمني بأنه سيترتب عليها تغيير في الإقامة أو في المسكن[1].

ب/ الهجرة غير الشرعية: سميت بالهجرة غير الشرعية لأنها تتم وفق إطار غير قانوني حيث يقصد بها مخالفة التشريعات والقوانين المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما[2].

حدود الدراسة:

الإطار الزماني:

تعالج هذه الدراسة الهجرة غير الشرعية في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2018 ،حيث تقتصر الإشكالية على التهديد الذي تشكله الهجرة غير الشرعية من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية والصحية ، من خلال علاقة هذه الظاهرة بالتهديدات والتحديات ا بالإضافة إلى مدى تأثير هذه الظاهرة في العلاقة بين الجزائر والضفة المقابلة من البحر المتوسط إضافة إلى بعض الدول الإفريقية .

الإطار المكاني:

تقتصر الدراسة على الدولة الجزائرية خصوصا مع الإشارة إلى كونها الدولة المستقبلة والمصدرة وطريق العبور إلى الضفة المقابلة خاصة دول جنوب أوروبا وعلى وجه الخصوص فرنسا وايطاليا واسبانيا.

[1] – طارق عبد الحميد الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص . 15.

[2] – مجدي أحمد محمد عبد الله، **الإغتراب والهجرة غير الشرعية: دراسة سوكيو مترية مقارنة**، دار المعرفة الجامعية، 2013، ص.31.

الإطار المنهجي:

قبل الشروع في إجراء أي بحث يختار الباحث منهج معين لبحثه تفرضه عليه طبيعة الموضوع الذي اختاره للدراسة وبما أن دراستنا تتمحور حول موضوع اثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر ارتأينا التركيز على استخدام المنهج الوصفي الذي يكفل لنا جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الوصفية واللازمة لغرض تحليل وتفسير الظروف المختلفة التي تحيط بالظاهرة موضوع الدراسة ، وهذا ما يمكننا من دراسة موضوعنا دراسة أكاديمية[1].

أسباب اختيار الموضوع:

أ/أسباب ذاتية: يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى الاهتمامات الشخصية لدراسة موضوع الهجرة غير الشرعية ترتبط بشخصيتنا ولعلى من ابرز الأسباب التي دفعت بنا إلى الخوض في الموضوع هي الضجة الإعلامية حول المهاجرين غير الشرعيين واهتمام الرأي العام بالموضوع إضافة إلى ارتباطه ارتباطا وثيقا بالجزائر وهو ما سيسمح بالإلمام بالكثير من العناصر والمعارف التي هي بالنسبة لنا غامضة،كما أن هذا الموضوع بحث حول مذكرة نيل شهادة الماستر قد يكون خطوة البداية للتخصص ولاهتمام بشؤون الجزائر الخارجية وعلاقاتها بالدول المستقبلة باعتبارها دولة مستقبلة وحاضنة ومصدرة للمهاجرين.

ب/أسباب موضوعية:

نلخص الأسباب الموضوعية للهجرة غير الشرعية أن لها عدة قضايا ومواضيع تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي، التي تهتم بالمهاجرين والأوضاع الجديدة والتغيير في أسلوب حياتهم، والقيم والمعايير والعلاقات الاجتماعية، وأيضا لكون الهجرة غير الشرعية تعتبر من بين التحديات الأمنية المشتركة في المنطقة المغاربية والمتوسطية بالإضافة إلى اعتبار هذه القضية من أهم القضايا المشتركة عالميا ومع أوروبا على وجه الخصوص، وكم أن من الأسباب الموضوعية أيضا هو معرفة العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والآثار الناجمة عنها. وعليه فان الموضوع يقدم إمكانية الإلمام بالأسباب التي تؤدي بالمهاجرين

[1] – محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات**، (ب.د.ن)، الجزائر، 1997، ص.56 .

غير الشرعيين للتوجه نحو الجزائر ومن تم البقاء أو العبور إلى الضفة الأخرى بالرغم من غلق الأبواب والمعاملة اللا إنسانية التي يتلقونها عند وصولهم إلى الضفة الأخرى من خلال الجزائر والدول المجاورة لها..

ـ صعوبات الدراسة:

يمثل التطور العلمي الحاصل في مجال الوصول إلى المعلومة عاملا في القضاء على الكثير من الصعوبات التي تكبح الاجتهاد والبحث عن المعلومة، نظرا لوجود عدة وسائل متاحة لاكتساب المعارف إلا أنه تبقى مشكلة واحدة واجهتنا هي ضيق الوقت للبحث في الموضوع من كل جوانبه، وكذا عدم وجود إحصائيات دقيقة وقد قمنا بالاتصال بمركز الهجرة غير الشرعية المتواجد بادرار إلا أنهم تحفظوا عن موافاتنا بالمعلومة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية .

ـ تقسيم الدراسة:

قمنا من خلال هذا البحث بوضع خطة قوامها فصلين، الفصل الأول يتناول الجانب النظري والمفاهيمي للدراسة ويشمل مبحثين وهما:

ـ البحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية ويحتوي على ثلاث مطالب سندرس من خلالهم تعريف الهجرة غير الشرعية والتطور التاريخي لها وكذا أنواع الهجرة غير الشرعية.

ـ المبحث الثاني: نتناول من خلال هذا المبحث النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية، ويحتوي على ثلاث مطالب نتعرف من خلال هذه المطالب على التفسير الاجتماعي، التفسير السيكولوجي، التفسير الاقتصادي.

أما الفصل الثاني فهو عبارة عن الإطار التطبيقي للدراسة ويشمل مبحثين وهما:

ـ المبحث الأول: واقع الهجرة غير الشرعية على الجزائر، ويتناول ثلاث مطالب نعرف من خلالهم الأسباب الجغرافية والديمغرافية، الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، الأسباب السياسية والأمنية.

ـ المبحث الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر وآليات مكافحتها، ويتناول ثلاثة مطالب متمثلة في: طرق ومعابر المهاجرين غير الشرعيين مع إحصائياتها في الجزائر، انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر، سبل وآليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

يكتسي الإطار المفاهيمي والنظري أهمية بالغة بالنسبة لمختلف البحوث والدراسات لأنه يعطي بعدا علميا ومنهجيا للموضوع المراد دراسته، ولكي تكون لدينا رؤيا واضحة وشاملة حول هذا المفهوم ارتأينا أن يكون هذا الفصل بمثابة لتوضيح الأبعاد المفاهيمية لموضوع الهجرة غير الشرعية.

وعليه فإننا نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث يتعلق أولها بمفهوم الهجرة غير الشرعية بحيث سنتطرق فيه إلى تعريف الهجرة بصفة عامة، ثم الهجرة غير الشرعية بصفة خاصة باعتبارها محور دراستنا، مع الإشارة إلى أنواعها وعلاقتها بمفاهيم أخرى حيث تم التركيز على الجريمة والإرهاب، أما المبحث الثاني فهو يتناول بعض الأطر التحليلية والنظرية التي فسرت هذه الظاهرة في بعدها الاجتماعي والسيكولوجي والاقتصادي، أما الجزء الأخير من هذا الفصل فهو يجمع بين الإطار المفاهيمي والنظري لهذه الظاهرة إذ سنلقي الضوء على تطور مفهوم الهجرة غير الشرعية كما تناولته مختلف نظريات العلاقات الدولية وكيف أصبح مفهوم الهجرة غير الشرعية يندرج ضمن مفاهيم الأمن الجديدة التي تتربص بالدول[1].

المبحث الأول:مفهوم الهجرة غير الشرعية

نتناول في هذا المبحث تعريف الهجرة لغة و اصطلاحا وأنواعها ثم نتطرق لمفهوم الهجرة غير الشرعية ومختلف أشكالها وأنواعها، وكذا المفاهيم المشابهة لها والتطور التاريخي لهذه الأخيرة لأنها أصبحت تشكل هاجس في العلاقات ما بين الدول[2].

نظرا للتطور الحاصل في العلاقات الدولية نال موضوع الهجرة غير الشرعية إهتمامات العديد من المفكرين والأكاديميين لأن هذا التطور هو وليد المدارس الفكرية التي تدرس و تفسر العلاقات الدولية.

[1]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص ص .30-31.

[2]- عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص.268 .

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

أولا: تعريف الهجرة

-لغة: من هَجَر، يهجُرُ، هجرًا: تباعد والشيء أو الشخص هَجْرًا وهجْرَاناً: تركه وأعرض عنه، وهاجر ترك وطنه، فالهجرة انتقال الناس من موطن إلى آخر[1].

جاء في لسان العرب أن الهجرة ضد الوصل، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن[2].

ويشير قاموس المورد إلى أن معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الارتحال من مكان إلى آخر[3]، أما قاموس ويبستر فيشير بدوره إلى ثلاثة معاني لكلمة الهجرة؛ الحركة من دولة أو مكان أو إلى أخرى، المرور العبور الدوري من منطقة أو مناخ إلى آخر بغرض البحث عن الطعام أو تغيير المكانة أو مستوى المعيشة[4] .

ومصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل ثلاث مصطلحات في اللغة الإنجليزية فهناك مصطلح Migrationو مصطلح Émigration، ثم مصطلحImmigration ، وهنا نذكر أن مصطلح Migration يشير إلى عملية الانتقال أو الحركة المستهدفة للهجرة، في حين يشير مصطلح Emigration إلى هذه الحركة في علاقتها بالموطن الأصلي، أي أنه إلى حركة الهجرة المغادرة أي النقلة إلى الخارج، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال، أما مصطلحImmigration فإنه يشير إلى مسمى هذه النقلة عند وصولها إلى

---

[1]- إبراهيم قلاتي، **قاموس الهدى عربي-عربي**، دار الهدى، الجزائر، (د.س.ن)، ص.689.

[2]- طارق عبد الحميد الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية:رؤية مستقبلية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2009، ص.14.

[3]- منير البعلبكي، **قاموس المورد انجليزي-عربي**، دار العلم للملايين، (د.ب،ن)، 2000، ص.578.

[4]- علي الحوات،"الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها"، **مجلة دراسات**، العدد28: تاريخ الإطلاع:2019/04/15 h/10:11 عن:
http://dc300.4shared.com doc MKGar90m/previewintm

المجتمع المضيف أو بمعنى آخر فإنه يشير إلى دخول المهاجرين وإقامتهم الاستقبال[1]. كما نجد أن المصطلح الإنجليزي، الفرنسي والألماني "Migration" والإيطالي "Migrazione" والإسباني "Migracion" فأصله لاتيني Migareأو Migration ومعناه حسب القواميس الغربية: الانتقال من بلد أو مكان أو محل إلى آخر[2].

فالهجرة كمصطلح لغوي سواء في اللغة العربية أو اللغات الأجنبية يقصد به خروج وانتقال الأفراد من مكان إقامتهم إلى أماكن أخرى كما يعني بها تغيير المنطقة الجغرافية أو الابتعاد عن المكان المعتاد.

– **اصطلاحا**: لقد جاء في معجم العلوم الاجتماعية أن مصطلح الهجرة يستعمل في العلوم الاجتماعية للدلالة على التحركات الجغرافية لأفراد أو جماعات،أما التعريف الديموغرافي فهو وارد في المعجم الديموغرافي الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ويقول: "الهجرة شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع في ذلك تبدل في محل الإقامة"[3].

فالهجرة في علم السكان كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة، ولها صلة بأكثر من علم فلها صلة بالتاريخ، الاقتصاد، السياسة...إلخ.

أما في معجم المصطلحات الجغرافية فيشر مصطلح الهجرة إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة، وهناك تعريف تتبناه الأمم المتحدة يكتفي

[1]– عبد الله عبد الغني غانم، **المهاجرون دراسة سوسيو أنثروبولوجية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2002، ص.ص.15-16.

[2]– فضيل دليو وآخرون، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية**، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة، 2003، ص.16.

[3]– عبد الله عبد الغني غانم، **مرجع سابق**، ص.18.

بتعريف مصطلح الهجرة بأنه النقلة الدائمة أو الانتقال الدائم إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعدا كافيا [1].

والهجرة كمصطلح قانوني كما يوضحها القانون الدولي العام هي انتقال الأفراد من دولة لأخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها..وهي تخضع للقانون الداخلي من ناحية أن لكل دولة أن تنظم الهجرة من إقليمها وإليه، وهي تتصل بالقانون الدولي لما تثيره من مسائل قانونية دولية كمدى حق الفرد في الهجرة وتحديد المركز القانوني للمهاجر وعلاقته بكل من الدولتين المهاجر منها والمهاجر إليها وغير ذلك[2].

كما تعتبر الهجرة الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق، كما تعني حركة الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم سياسيا[3]. فالهجرة هي عملية انتقال أو تغيير لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى سواء داخل حدود بلد واحد أو منطقة أخرى خارج حدود البلد وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم وإنما باضطرارهم إلى ذلك[4].

الحرقة: مصطلح باللهجة العامية الجزائرية يستعمل للدلالة عن الهجرة غير الشرعية، والحراق هو الشخص الذي يخاطر بحياته فيعبر البحر للوصول إلى الشواطئ الأوروبية[5].

فإن الأدبيات في هذا المجال تتعامل مع الهجرة إما كواقعة أو حادثة قابلة للوصف والتمييز العلميين أو كعملية لها مدخلاتها ومخرجاتها وبيئتها الداخلية والخارجية المحيطة بها، ويمكن التعامل مع مشكلة الهجرة كنظام متكون من أجزاء أو نظم فرعية ترتبط بعلاقات

[1]- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص.67.

[2]- طارق عبد الحميد الشهاوي، **مرجع سابق**، ص19.

[3]- هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط**، مكتبة الوفاء، الإسكندرية، 2000 ، ص.143.

[4]- محمد أعبيد الزنتاني إبراهيم، **الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص.143.

[5]- عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص.58.

اعتماد متبادلة، بحيث أن التغيير في أي جزء يقود إلى التغيير في بقية الأجزاء أو النظم الفرعية الأخرى، كما تتعامل مع الهجرة إما كمتغير تابع أو نتيجة أو متغير مستقل أو سبب[1].

فالهجرة مردها لاعتبارات اقتصادية وسياسية وغيرها من الأسباب الأخرى، كما يمكن التعامل معها كمتغير مستقل حيث أن الهجرة قد تكون سببا في زيادة عرض العمالة أو انخفاض مستوى الأجور، أو الإرهاب أو عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

وإذا كانت الهجرة بالنسبة للبعض تعتبر تابعا فإن العوامل الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي والكوارث الطبيعية تعتبر بدورها متغيرات مستقلة.كما نجد أن الهجرة تعكس وجهات نظر مختلفة تتماشى والثورة الفكرية التي شهدها عالم السياسة منذ نشأته في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[2]، وبينما يتعامل البراديم الكلاسيكي والمعروف بالمدرسة التقليدية The tradionalist schoolمع الهجرة من منطلق السيادة الكاملة للدولة يلاحظ أن البراديم السلوكي The behavioralist school يؤكد على أهمية الدول ذات السيادة على ضرورة مراعاة المشاعر الإنسانية للمهاجرين لاسيما المهاجرين الشرعيين.لكن البراديم يؤكد على مفهوم الجماعة السياسية وبالتالي تصبح حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة و الهجرة سمة من سمات العولمة والنظام العالمي الجديد،لكن دعوة المدرسة المابعدية إلى الحكم العالمي من خلال المنظمات غير الحكومية، لاسيما نقابات العمال وتنظيمات المجتمع المدني المختلفة تبقى دعوى تتسم بالمثالية حيث أن الدول مازالت تعتبر مقولات العولمة، خاصة ما يتعلق بحرية انتقال الأشخاص والهجرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ضربا من المثالية ومجرد شعارات لم تتحقق على أرض الواقع[3].

---

[1]- علي الحوات، **مرجع سابق**، ص. 18.

[2]- هشام بشير، "**الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا،أسبابها–تداعياتها سبل مواجهتها**": تاريخ الإطلاع: 2019/04/02 h/13:30عن:

http://www.icata 56 org/show3.php?page=show 1phpd showit=783 table=secretariat.

[3]- فضيل دليو وآخرون، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية**، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة، 2003، ص16.

فمصطلح الهجرة في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية والسياسية والعلاقات الدولية يقصد به تلك الحركات الإدارية أو القصرية للأشخاص لأسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية دينية أو بيئية من سكنهم الأصلي إلى مناطق أخرى من بلادهم أو من مناطق ريفية إلى مدن أو إلى بلدان أخرى في المنطقة أو إلى قارات أخرى أو ثقافات أخرى...إلخ[1].

ـ ثانيا: تعريف الهجرة غير الشرعية

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية بمعنى قانوني بالدرجة الأولى حيث يعرف بأنه انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، وبالتالي فهو ينطوي على دلالة مخالفة للقوانين والقواعد المعينة بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول، فالمهاجرين غير الشرعيين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو إذن دخول مسبق أو لاحق[2].

والهجرة غير الشرعية كظاهرة دولية عرفتها الحدود الدولية يقصد بها اجتياز الحدود وهي تتم دون موافقة سلطات الدول الجاذبة وبدون أن تتوفر في الشخص المهاجر الشروط القانونية للمرور عبر الحدود، حيث في هذه الحالة يكون خروج الفرد من دولته الأصلية من أجل دخول الدولة الجديدة بطرق غير شرعية، سواء بحيازة وثائق سفر احتيالية مزورة قلدت أو عدلت بطريقة جوهرية من طرف شخص مؤهل قانونيا أو سلطة مؤهلة شرعا لإصدار وثائق السفر أو الهوية باسم الدولة، أو تم الحصول عليها بطريقة غير شرعية إما بالتصريح الكاذب أو الرشوة أو الإكراه أو استعملت من طرف شخص آخر غير صاحبها الشرعي...إلخ، أما الحالة الثانية فتتعلق بالهجرة عبر الأماكن غير الشرعية بغية التهرب من المراقبة الأمنية والجمركية، ويعتبر المهاجر غير شرعي كل من دخل بلادا أو غادرها من غير المنافذ الشرعية التي تحددها الدولة، علما أن عملية الهجرة غير الشرعية تتم إما عبر الحدود البرية، سواء سيرا على الأقدام أو

[1]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص30-31.

[2]- هشام صاغور، **مرجع سابق**، ص88.

استعمال وسائل النقل المناسبة وذلك بالمناطق التي تصعب حراستها نظرا لشساعتها أو عدم تمكن القوات المكلفة بحراستها من احتواء هذه الظاهرة بسبب قلة العدد وتتم هذه الهجرة عبر الحدود الساحلية باستخدام جميع وسائل النقل البحرية[1]. وهنا يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية هي قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة، وغالبا ما تكون الهجرة غير المشروعة جماعية ونادرا ما تكون فردية[2].

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الهجرة غير شرعية يعرف بمصطلح "الحرقة"وهو الأكثر تداولا خاصة عند الشباب، ومعناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال، كما يقصد بها الركوب السري أو الهروب والمرور بأية وسيلة غير شرعية وغير قانونية للخروج من البلاد وذلك لوضع حد للمتابعات القضائية أو الإدارية كحل كما تعني أيضا المعيشة في الخارج دون وثائق قانونية[3]

وانطلاقا خلال مجمل التعاريف السابقة يمكن القول انه من الصعب إيجاد مفهوم دولي دقيق للهجرة وهذا يعود إلى تعدد المفاهيم ، وبشكل عام فان الهجرة غير الشرعية عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية .

المطلب الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

[1]- بولفير ليون وآخرون: **الهجرة الدولية: ماضيها، حاضرها ومستقبلها**، ترجمة فوزي سهاونة، عمان، 1982، ص.35.

[2]- محمد فتحي عيد، "**التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص.54.

[3]- سناء لعروسي، "**المغرب وتحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا**":
تاريخ الإطلاع:2019/04/25 h/13:45 عن: http:/ /www anewer.org /debat show.art.asp ?aid=88494.

على الرغم من إن مفهوم الهجرة هو واحد من أكثر المفاهيم المتداولة في الآونة الأخيرة فيمكن القول إن القرن الماضي هو قرن الهجرات بامتياز ،بحيث يمكن التمييز بين محطتين في عمليات الهجرة حديثا وخلال النصف الأول من القرن الماضي، بحيث كل عمليات الهجرة التي تمت من الجنوب إلى الشمال خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي كانت تحددها حاجة المجتمعات الشمالية، وكانت تتم حسب شروط أوروبية صارمة.

أولا/ المرحلة الأولى قبل 1985:

وهي قبل 1985م، وسمات هذه المرحلة هي أن الدول الأوروبية كانت بحاجة إلى مزيد من العمالة من دول الجنوب، ولهذا كان الغرب يشجع الهجرات، ويسهل إجراءاتها لأنه يرى أنه متحكم في حركة تدفق المهاجرين من إفريقيا وحوض المتوسط،ولم يكن قد أصدر قوانين تحرم عملية الهجرة غير الشرعية إلى أراضيه، وأهم ما تتسم به تلك المرحلة أن المهاجر الجنوبي فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وبدأ يبلور خطابات حقوقية له داخل المجتمع المستقبل، ومن ثم كانت تلك عوامل محفزة لمزيد من المهاجرين والذين استفادوا إلى حد كبير من غفلة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة[1].

ثانيا/ المرحلة الثانية (1985 – 1995):

من 1985-1995، والتي تميزت ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين ومزاحمتهم لأبناء البلد الأصليين، تزامن ذلك مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب أغلب المهاجرين آنذاك، في مقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود، وفي هذه المرحلة تبدو مفارقة تتمثل في الاتفاقيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة عام1990 لحماية حقوق العمال، فهذه الاتفاقية لم تحضي بأي قبول من أية دولة أوروبية وهذا يدل على الرغبة

[1]- محمد فتحي عيد، **المرجع السابق ذكره**، ص. 56.

الأوروبية في التعامل مع هذا المعطى الجديد من منظور جديد حتى لو كان التعامل على حساب الحقوق التي تضمنها المواثيق الدولية التي تكفل الحق في التنقل، حيث أنه في هذه المرحلة بدا واضحا التصادم بين القيم الأوروبية والمصالح، ففي عام1995 وقعت عدة دول أوروبية من بينها فرنسا وألمانيا، ولوكسمبورغ، وهولندا، على اتفاقية "**شنغن**" Shengen التي تسمح بحرية التنقل لمواطني الدول الموقعة، لمنع المهاجرين من الاستفادة مما تتيحه الاتفاقية من حرية التنقل من بلد لآخر، بدأت بعض الدول تتبنى إجراءات احترازية في هذا الصدد لمنع أية هجرات جديدة، وكانت مدريد هي أول عاصمة أوروبية تتخذ إجراءات ضد المهاجرين[1].

ثالثا: المرحلة الثالثة من 1995 إلى اليوم

من 1995 إلى الآن، أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا صارما لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية متشددة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة" ، وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين[2]. وكرد فعل تجاه سياسة التضييق الأوروبية على الهجرة الشرعية بدأ ما يعرف بالهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية، فالمهاجرون من دول جنوب المتوسط الذين لا يرون أمامهم أفقا آخر غير الهجرة، لم يجدوا لهم سبيلا غير سلوك سبيل التهريب والتسلل عبر وكلاء الهجرة غير الشرعية ولم يعد الأمر مجرد محاولات فردية معزولة يقوم بها هذا المهاجر أو أولئك المهاجرون، بل تطور الأمر إلى شبكات متداخلة تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه[3].

وبالتالي فما يمكن قوله أن مشكلة الهجرة غير الشرعية في المتوسط قد تفاقمت خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، من الشمال الإفريقي بوابة الجنوب الفقير، إلى أوروبا غير الراغبة في استقبال المزيد من المهاجرين بعد أن كانت في حاجة ملحة إلى الأيدي العاملة المهاجرة، بل أصبحت هاجسا يؤرق بلدان الاتحاد الأوروبي ويثير بها الكثير من الجدل لما تطرحه من مشاكل من مختلف الأنواع، ونتيجة لذلك أصبحت قضايا الهجرة تصنف في أغلب دول المجموعة الأوروبية من أهم القضايا الأمنية، خاصة بعد

[1]- بوفير ليون وآخرون، **المرجع السابق ذكره**، ص .37.

[2]- نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، "**البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 183 مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 2011، ص.25.

[3]- نادية ليتيم، **المرجع نفسه**، ص. 26 .

أحداث11سبتمبر2001، وانطلاق الحرب الغربية على الإرهاب، التي زادت من هواجس أوروبا حيال الهجرة بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين[1].

وقد شهد عام2005 صعود ملف الهجرة بقوة إلى واجهة الأحداث السياسية في أوروبا إثر تفجيرات كل من مدريد ولندن و"انتفاضة" المهاجرين في الضواحي الفرنسية والتي انتقلت إلى عدة دول أوروبية أخرى ،حيث كشفت هذه الأحداث مجتمعة الغطاء عن تراكمات لسلبيات عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تفاعلت في أوساط المهاجرين عبر عقود من الزمن،وأعادت ملف حقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين إلى الواجهة، ولم يقتصر الأمر على الهجرة الشرعية، بل إن الهجرة غير الشرعية نالت حقها من الاهتمام إن لم تكن قد طلت على مثيلتها الشرعية[2].

وقد دفعت هذه الأحداث الدول الأوروبية إلى مراجعة سياساتها المتعلقة بقوانين مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان والحريات المدنية واللجوء السياسي والدعوة ونشاط التنظيمات الإسلامية في أوروبا، والموقف من اتفاقية"**شنغن**" الخاصة بتأشيرات الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي، وقوانين الجنسية والإقامة، وسياسات مكافحة الهجرة غير الشرعية[3].

المطلب الثالث: أنواع الهجرة غير الشرعية

أولا: أنواع الهجرة

كما تتخذ الهجرة عدة أشكال وأنواع تم تصنيفها وفق عدة معايير ندرجها في الجدول التالي[4]:

المعيار	التصنيف
الدوافع	-الهجرة الطوعية: وتكون اختيارية،ففي حالات كثيرة يقرر الأفراد والجماعات ترك مناطقهم الأصلية تركا طوعيا بهدف الاستقرار في مناطق أخرى لأسباب عديدة.

[1]- نادية ليتيم، **مرجع سابق** ، ص.24 .

[2]- عبد العالي حور، **"حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية"**، دراسات إستراتيجية، العدد143، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص ص.51 -52.

[3]- عبد العالي حور، **المرجع نفسه**، ص.54.

[4]- صالح خليل الصقور، **الهجرة الداخلية**، دار وران للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص.29، بتصرف. ،

	-الهجرة القسرية: غالبا ما تكون نتيجة عنف قد يمارس ضد الأفراد والجماعات كالحروب واحتلال الأراضي والتعذيب والإرهاب والفقر...
المدة	-الهجرة المؤقتة: وهي الهجرة التي تكون لفترة محدودة -الهجرة الدائمة: وهي غالبا ما تكون نهائية وعلى الأقل لا يعود المهاجر بعدها إلى موطنه الأصلي إلا بعد فترة طويلة من هجرته.
الحجم	-الهجرة الفردية: ويقتصر هذا النوع من أنواع الهجرة على فرد واحد. -الهجرة الجماعية: يشترك فيها عدد من الأفراد أو الأسر، وتنتج غالبا من الغزو والاحتلال أو الكوارث الطبيعية أو الحروب الأهلية...إلخ
المكان	-الهجرة الداخلية: وهي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة وهذا النوع لا يتطلب تأشيرات أو إذن مسبق للانتقال من منطقة إلى أخرى. -الهجرة الخارجية: وهي الهجرة التي يعبر فيها المهاجر الحدود الجغرافية أو السياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة.
الشرعية	-الهجرة الشرعية: وهي الهجرة التي تتم وفقا للقوانين والقواعد القانونية الدولية للهجرة. -الهجرة غير الشرعية: وهي الهجرة غير النظامية التي تخالف القوانين والقواعد الدولية للهجرة.

المصدر:صالح خليل الصقور،الهجرة الداخلية،دار وران للنشر والتوزيع،عمان2006،ص29،بتصرف.

وبشكل عام فإن الهجرة هي عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي، لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، وتختلف أنواعها باختلاف الدوافع، الفترة الزمنية، الحجم، المكان والشرعية، ووفق هذا المعيار الأخير نجد الهجرة غير الشرعية التي تمثل البعد السلبي لهذه الظاهرة والتي أصبحت تحضى في العقود الأخيرة بأهمية كبيرة ضمن مختلف الدراسات الأكاديمية واللقاءات الدولية ومحور اهتمام العديد من المؤسسات حكومية كانت أو غير حكومية خاصة بعد خروجها عن نطاقها التقليدي

كمحاولات معزولة وأصبحت تعتمد على شبكات منظمة ومهيكلة ومتداخلة تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه.

ـ ثانيا: أنواع الهجرة غير الشرعية

فيما يتعلق بأشكال الهجرة غير الشرعية فهي ترتبط بالحالات التي يكون عليها المهاجرون غير الشرعيون أو بالأحرى الوضعية التي تجعلهم مهاجرون غير شرعيين والتي بدورها تندرج ضمن مفهوم الهجرة غير الشرعية ونذكر منها[1]:

– دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك وغالبا ما يتم ذلك بطريق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية أو البحار والمناطق الساحلية.

– دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة، وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كما أن تكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحية أو زيادة الأقارب،ثم المكوث والاستقرار في الدول المستضيفة.

– التسلل إلى داخل الدولة بعد دخول مشروع لها مؤقت، كما هو الحال في تسلل العابرين للدولة إلى دول مجاورة، فيصبح مكوثهم فيها غير شرعي وليس دخولهم إليها.

– ممارسة الشخص لمهام وأعمال ضمن الدولة المستضيفة غير مسموحة له فيها بموجب تأشيرات الدخول الممنوحة له من قبل، كأن يكون قدومه لغايات السياحة أو الزيارة ولكنه يمارس أعمالا منتجة.

– دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين، والعمل على تهديد أمن الدولة

[1]– خليل حسين،**العلاقات الدولية:النظرية والواقع،الأشخاص والقضايا**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2011، ص.948.

لغايات سياسية أو اجتماعية وغالبا ما يقترن هذا الشكل بعمليات إرهابية شديدة الخطورة تمس بأمن واستقرار الدولة المستضيفة[1].

– قد تتعرض الدول لمشكلات من نوع آخر تتعلق بالهجرة غير مشروعة، كأن تحدث في الدول المجاورة كوارث طبيعية أو اجتماعية أو مجاعات أو حروب أهلية أو حروب مع دول أخرى..مما يدفع بسكان الدول المعرضة لهذه المشكلات إلى الهجرة إلى الدول المجاورة، وقد يترتب على ذلك مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة تحول دون إمكانية قبول الدولة المستضيفة لاستضافتهم، مع أن دوافع الهجرة في مثل هذه الحالات تختلف كليا عن الهجرات غير المشروعة التي سبق ذكرها، ومن الملاحظ أن هذه المشكلات تختلف تماما بين الدول تبعا للخصوصيات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي تميز هذه الدول عن بعضها[2].

كما أن هناك من يعتبر أن للهجرة غير الشرعية نوعان؛ الأول داخل البلاد والثاني إلى خارج البلاد،فالهجرة غير الشرعية داخل البلاد تطلق على المهاجرين الوافدين إلى الدول المستقبلة للهجرة سواء بغية الإقامة الدائمة فيها أو باتخاذها كمركز عبور إلى جهة أخرى وفي هذا الإطار يمكن أن نأخذ على سبيل المثال الأفارقة الزاحفين نحو الجزائر واستقرارهم فيها، حيث أن هناك فيهم من يتخذ الجزائر كبوابة عبور سواء إلى أوروبا أو إلى دولة المغرب و منها إلى أوروبا وما يلاحظ على هؤلاء أنه غالبا ما تكون وثائق سفرهم، تأشيراتهم وأختام الدخول والخروج مزورة، أما الهجرة غير الشرعية إلى خارج البلاد فيطلق هذا النوع على حملة المهاجرين السريين الذين يتركون بلادهم الأصلية باتجاه دول أخرى تتوفر على فرص أرحب للعيش[3].

يمكن الإشارة إلى مفاهيم مشابهة للهجرة غير الشرعية ومنها: العمالة غير المشروعة، ويراد بها الأفراد الذين يمارسون أعمالا غير مرخصة لهم بالوثائق مع أن إقامتهم قد تكون

[1]- بيار فرانس، "**الهجرة غير الشرعية بين الدول العربية**": تاريخ الإطلاع:2019/04/18 h/09:46 عن:
http://www.kantakji.com/fiah/fi les/Economics/7834 doc

[2]- أحمد عبد العزيز الأصفر، "**الهجرة غير المشروعة: الانتشار والأشكال و الأساليب المتبعة**"، مرجع سابق، ص.11.

[3]- خليل حسين، **مرجع سابق** ، ص.949.

شرعية في هذه الدولة أو تلك وهنا يظهر التمييز بين ممارسة عمل غير مشروع والإقامة غير المشروعة، أما الإقامة غير المشروعة فيقصد بها انقضاء فترة الإقامة المشروعة والاستمرار في المكوث إلى ما بعد الفترة المسموح بها، فهي تتعلق بالوضع القانوني للإقامة، أما مصطلح الهجرة السرية فيستعمل للدلالة على دخول أراضي الدولة خفية بعيدا عن عيون المراقبة والضبط في نقاط التماس بين الدول أما التسلل فيستخدم للدلالة على الدخول المستتر إلى حدود الدولة، كما هو الحال في السرية ولكن يضاف إليها أهداف وغايات لا يحملها مفهوم الهجرة بالضرورة، كأن تكون غايات الدخول سياسية أو اجتماعية أو أمنية...إلخ وفي هذه الحالة تنطبق على الفاعل صفة المتسلل أكثر من صفة المهاجر[1].

كما تجدر الإشارة هنا إلى خطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على خلفية علاقة هذه الظاهرة الجريمة بمختلف أنواعها وأيضا علاقتها بالإرهاب، حيث تعتبر مخالفة تشريعات الهجرة والجوازات والجنسية والإقامة في حد ذاتها جريمة وهذه الجريمة ترتبط بجرائم أخرى أهمها جرائم التزوير والرشوة والاختلاس وجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال إذا لم يجد المهاجر عملا يقتات منه، ومن أهم الجرائم المرتبطة بالهجرة غير الشرعية جريمة تهريب البشر والاتجار بهم التي تقوم بها عادة عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية أو الشبكات الإجرامية[2].

ولا شك أن هناك علاقة وطيدة بين الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر والاتجار بهم، فغالبية المهاجرين غير الشرعيين يلجؤون إلى أباطرة تهريب البشر لتنظيم هروبهم إلى الدول التي يرغبون في الانتقال إليها،وقد يلجؤون إلى استغلالهم في تجارة الأعضاء بتسليمهم لعصابات متخصصة في ذلك[3].

---

[1]- أحمد عبد العزيز الأصفر، **مرجع سابق** ، ص.12.

[2]- محمد فتحي عيد، **مرجع سابق** ، ص.53.

[3]– السراني عبد الله سعود، **"العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم"، مكافحة الهجرة غير الشرعية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2010، ص .115.

للهجرة غير الشرعية علاقة بالشبكات الإجرامية فإن الكثير من يذهب إلى تجريم هذه الظاهرة واعتبارها من المخاطر العابرة القومية خاصة وأنها تتعلق أيضا بالإرهاب، حيث تعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 محطة هامة بعد أن ربطت بين الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية والإرهاب ودفعت الدول إلى تشديد وتعقيد إجراءات الهجرة إليها، باعتبار أن الجماعات الإرهابية تسعى إلى استغلال الأوضاع الصعبة التي يعاني منها كثير من المهاجرين لتجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعمالها الإجرامية[1].

خلاصة المبحث :

وعموما يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية في أبسط معانيها تعني انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق مخالفة لقوانين الهجرة المتعارف عليها دوليا، وهي تأخذ عدة أشكال تتعلق خاصة بالحالات التي يعتبر فيها المهاجرين غير الشرعيين كما يصدم هذا المفهوم في ظل تعدد أشكاله بمفاهيم مشابهة كالعمالة غير الشرعية، الإقامة غير المشروعة لتسلل والهجرة السرية، كما أن هذا المفهوم قد ارتبط في حقل العلاقات الدولية بمفاهيم الأمن الجديدة لما بعد الحرب الباردة إذ تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية ضمن التهديدات الجديدة العابرة للقومية على غرار الجريمة بكل أنواعها والإرهاب والتي لها علاقة بها بطريقة أو بأخرى[2].

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية

مع تعقد ظاهرة الهجرة وتعدد أنواعها خاصة فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية منها، أصبح الحديث عن نظرية تفسيرية في هذا المجال مطلبا أكاديميا ملحا ومهما، مع العلم أنه تم إدراك إشكالية وصعوبة إرساء نظري مفسر لظاهرة ديناميكية الهجرة غير الشرعية.

[1]- علي الحوات، **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، ط1، مشورات الجامعة العربية، ، طرابلس، 2007، ص.52.
[2]- **المرجع نفسه**، ص.53.

إن خصوصية الظواهر الاجتماعية وتميزها يمنع القيام بنظريات ثابتة وشاملة على نظريات العلوم الطبيعية، وفي هذا الصدد يقول "**روني دوشاك**" René Duchac في كتابه "سوسيولوجيا الهجرات في الو.م.أ "، إذا كنا نقصد بكلمة نظرية بناء مفهوم مستقبلي يمكننا أن ندرج فيه كل حركة هجرية يمكن ملاحظتها وأن نضبط في نفس الوقت كل محددات ودوافع ومراحل هذه الحركة والتنبؤ بنتائجها فمن الواضح أن نظرية مثل هذه غير موجودة بعد في هذا الفرع من السوسيولوجيا (أي سوسيولوجيا الهجرات)، "**فروني دوشاك**" حاول إبراز مدى صعوبة تطبيق نظرية شاملة في مجال له خصوصيات تتغير بفعل عامل الزمان والمكان، بحيث يقول "**كارل منهايم**": "لكل حقيقة اجتماعية وظيفة مكانية وزمنية"[1].

تنازع لتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية عدة اتجاهات، وتوضح متابعة النظريات المفسرة للهجرة غلبة تخصص المنظرين والمفسرين على اتجاههم التفسيري فالاقتصادي يقدم تفسيرا اقتصاديا، والاجتماعي يقدم تفسيرا اجتماعيا...إلخ وبالتالي هناك عدة نماذج وأطر تحليلية تحاول إعطاء مقاربات شاملة تفسر لنا ظاهرة الهجرة وحركة الأشخاص، وخصوصا الهجرة غير الشرعية باعتبارها ظاهرة انتشرت حديثا، وفي دراستنا هذه لا يسعنا أن نقوم بمعالجة تفصيلية لكل النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية ولهذا سنكتفي بالإشارة إلى التفسيرات التالية:

المطلب الأول: التفسير الاجتماعي

يعتبر التفسير الاجتماعي للهجرة تفسيرا غير حتمي فهو لا يركز على عامل وحيد في تفسير الهجرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فهو لا يركز أيضا على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة، فيرى المهاجرون على أنهم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال وأن الطرق السائدة في كلا المجتمعين تلقي بأثرها على الهجرة والمهاجرين وتحدد قرار الهجرة واتجاهها ومدتها وعوائها...إلخ، هذا وبالضبط ما ركزت عليه

[1]- محمد الصادعي: "**سوسيولوجيا الهجرة والهجرات**": تاريخ الإطلاع: 2019/04/13 h/13: 30 عن:
www .unc-edu.dz /segment/2001/20 de 20 la sociologie de l ´immigration

سوسيولوجيا الهجرات[*]. وعموما فإن التفسير الاجتماعي يقدم عوامل اجتماعية للهجرة، وهنا نجد عدة نماذج تحليلية منها:

أ-النظرية البنائية الوظيفية:

- تركز البنائية الوظيفية في تفسيرها للهجرة غير الشرعية على وظيفة النسق الاجتماعي، إذ ترى أن جميع أجزاء أو عناصر النسق الاجتماعي تلعب أدوارا ايجابية من أجل صيانة النسق والمحافظة على توازنه، فعلماء الاجتماع الوظيفيون فهموا النظم الاجتماعية بوصفها مماثلة للكائنات العضوية على أساس أن تلك البنيات الاجتماعية تشبع وتحقق المتطلبات الضرورية لبقاء المجتمع واستمراره، فالأفراد في التصور الوظيفي يستجيبون لمتطلبات مجتمعاتهم ويجدون مكانهم في إطار النظام الاجتماعي، وهم خاضعون إلى حد كبير للضغوط التي تفرضها مجتمعاتهم وبالتالي أي خلل وظيفي في أنظمة النسق الاجتماعي بالإضافة إلى الضغوط التي يمارسها النظام الاجتماعي على أفراده خلق لنا عدة مشاكل وظواهر منها ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث ينظر هذا الاتجاه إلى الهجرة غير الشرعية على أنها إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع،حيث أن الهجرة غير الشرعية مرتبطة بالبناء الاجتماعي والصراع الثقافي، ونظام التدرج الاجتماعي والعوامل الاقتصادية والسياسية...إلخ[1].

- تعتبر الهجرة غير الشرعية من منطلق الوظيفية سلوك يخالف القواعد والأنماط السلوكية المتعارف عليها في المجتمع فضلا على أنه يعتبر تعدي صارخ على قواعد الضبط الاجتماعي فيضفي إلى تمزيق العلاقات والأبنية الاجتماعية المختلفة، وفي تسريب أفراد المجتمع المعايير

[*] **سوسيولوجيا الهجرات**: هو فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة ظهر في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو،تطور في أوروبا خلال فترة السبعينات،يدرس أثر وفود المهاجرين وانعكاسات ذلك على المجتمع المضيف كما يدرس مجموعة من المشاكل التي يخلقها عدم الاندماج وهو اتجاه نظري وامبريقي مهتم بدراسة ووصف وضعية الهشاشة التي يعيشها الشاب المهاجر.

[1]- محمد عودة، **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (د.س.ن)، ص- ص .91-92.

والقيم التي يرعاها المجتمع وذلك بسبب تصدع البناء الاجتماعي أو نظام المجتمع، وتصاعد بعض المشكلات الاجتماعية وخصوصا عندما تفشل الجماعة في القيام بوظائفها أو أن الأدوار ليست في حالة اتساق وتجانس مع تطورات التنظيم الاجتماعي ما يؤدي بالفرد إلى البحث عن بيئة ومحيط لإثبات ذاته والاستقرار حتى وإن كان ذلك بطرق غير شرعية[1].

فالامعيارية الموجودة في المجتمع أدت بالأفراد إلى فقد أهداف يحاولون الوصول إليها وتحقيقها في مجتمعاتهم أو انعدام قابليتهم للتنبؤ بالمستقبل وخوفهم منه لأنه بقي مستقبلا محمولا في أذهانهم، كما أن غياب التضامن من طرف أفراد المجتمع وعدم اهتمام القادة بحاجات الأفراد، كله أدى بالعديد وخصوصا الشباب إلى التفكير في حلول أخرى أن يجد ما يطمح إليه وبالتالي وجدوا الهجرة غير الشرعية سبيلهم في ذلك[2].

ويعتبر"**دوركايم**" الظواهر الاجتماعية لها من السلطة ما يجعلها قاهرة وملزمة للأفراد، وبالتالي الهجرة غير الشرعية كرد فعل يعكسونه في تصرفاتهم وهناك قوة جماعية تدفع بالأفراد إلى سلك طريق الهجرة غير الشرعية. فالموقف البنائي الوظيفي يجعل من الهجرة غير الشرعية فعل اجتماعي لا يفعله الفرد انطلاقا من اختياراته وأفكاره بل هو فعل امتثالي لا يسع الفاعل إلا القيام به، ومنه فالضغوط البيئية وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية، واختلال التوازن بين الأهداف والوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة يعرض المجتمع إلى حالات من الاضطراب فيضعف التماسك الاجتماعي مما يؤدي إلى ظهور إنزلاقات[3].

---

[1]- صلاح مصطفى الفوال، **منهجية العلوم الإجتماعية**، عالم الكتاب، القاهرة، 1982، ص.28.

[2]- فتيحة صاهد، "**الشباب والهجرة غير الشرعية في المغرب العربي، المحددات النفسية والاجتماعية**"ورقة مقدمة في الملتقى وطني حول العلوم الاجتماعية وقضايا المجتمع، جيجل،2011 .

[3]- مبارك بوعشة، "**الفساد، أشكاله، آثاره وطرق معالجته**"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد01، منشورات جامعة سكيكدة، سبتمبر2007، ص.32.

وبالتالي فالهجرة حسب هذا التصور هي إفراز اجتماعي ناتج عن مظاهر التحول وما أفرزه من خلخلة للبنيات التقليدية وانتشار الفردانية بالنظر إلى تغير نمط الأسرة وتراجع التضامن في المجتمعات فهي إذن نتاج متغيرات سوسيولوجية متسارعة على مستوى البناء الاجتماعي ووظائفه أثرت على الأفراد وخصوصا الشباب.

ب- المدخل الثقافي:

يقول أنصار هذا المدخل أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة إلى حد كبير عن الميل العام للهجرة داخل الجماعة، رغم أن التفاصيل المضبوطة عن مصدر الهجرة وسرعتها أو بطئها قد يتأثر بعوامل اقتصادية ملازمة أو بادية على السطح فإن النسق الهجري الأساسي هو جزء من شكل المجتمع ونظامه وعموما فإن ما هو دائم وثابت هو أن انتقال الناس وتحركهم وهجرتهم داخل أو خارج حدود المجتمع إنما يحدث لامتزاج الثقافة والدوافع الاقتصادية، ونفس العوامل المؤثرة في حجم السكان بالمنطقة هي نفسها في نظرنا محركات الهجرة، ويقسمها البعض إلى الظاهرات الفيزيقية للمنطقة، عمل النظام الاقتصادي، التأثير الثقافي، تأثير الكوارث، القرارات السياسية[1].

ج- نظرية التنظيم الاجتماعي:

نجد "**منجالم** Mengalam يقدم نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة organizational Social theoryويقول فيها أن كل مجتمع إنما يمر بمرحلة من التغير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين وذلك بالنسبة إلى التغيرات في كل من أنساقه الثلاثة ونعني بها النسق الثقافي والاجتماعي ونسق الشخصية، وفي هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الذي يمكن تخيله كعملية دورها الرئيسي هو حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغير، وفي نفس الوقت تعطى أعضاؤه طرقا ليتخلصوا من حرمانهم وأن الهجرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي

[1]- أنطوني غدنز، **علم الاجتماع**،: ترجمة فايز الصباغ، ، المنظمة العربية للترجمة، ط4 بيروت، 2005، ص. 22 .

لكل من منطقتي الجذب والطرد، وكذا فالقيم الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم تتغير أثناء العملية، ونسق الهجرة يشتمل على ثلاثة عناصر هي: مجتمع المنطقة الأصلية، ومجتمع منطقة الجذب، ثم المهاجرين أنفسهم، وهذه العناصر تكون كلا متساندا تساندا ديناميكيا[1].

المطلب الثاني: التفسير السيكولوجي

سنتناول في هذا الإطار التحليلي تفسيرا لظاهرة الهجرة غير الشرعية بالتطرق لنظرية "**أبراهام هارولد ماسلو**" Maslo ، لتحديد الحاجات وتدرجها.

– نظرية "ماسلو" في تفسير الهجرة غير الشرعية:

إن الفكرة العامة لنظرية الحاجات التي طرحها **أبراهام هارولد ماسلو**(*) هي أن البنية السيكولوجية للأفراد قائمة على مجموعة من الحاجات الأساسية المرتبة بشكل هرمي، يؤدي إشباع المستوى القاعدي الأول منها إلى الانتقال إلى المستوى الأعلى منها وهكذا، وقد تكونت قائمة الحاجات **لماسلو** من العناصر التالية: الحاجات الفيزيولوجية، حاجات السلامة والأمن، حاجات الانتماء والحب، حاجات تقدير الذات وحاجات تحقيق الذات.

إذا بدأنا بالفرع الأول من الحاجات الفيزيولوجية، فهي تشير إلى الحاجات الأساسية التي يتوقف عليها البقاء الفيزيولوجي، والهجرة غير الشرعية وفق هذا المستوى حسب **ماسلو**، الدافع وراءها هو الفقر الحاد في الحاجات الفيزيولوجية الجمة عن الحروب والمجاعات، وعندما تشتد مثل هذه الحاجات يصبح الفرد مركز بشكل مفرط على إشباع هذه الحاجات دون الانتباه إلى المخاطر المرافقة لها[2]، ويرتبط بهذا

---

[1]– أنطوني غدنز، **المرجع السابق**، ص.25.

(*) أبراهام هارولد ماسلو(1908–1970): عالم نفس أمريكي،صاحب نظرية النظام الهرمي للحاجات1943، وهي من النظريات النفسية الهامة التي درست الإنسان من زاوية حاجاته البيولوجية، الاجتماعية والنفسية، حيث اقترح نظرية للنظام النوعي لتطور الرغبات.

[2]– عامر مصباح، "**الهجرة غير الشرعية إطار نظري للتحليل**"، مجلة فكر ومجتمع، العدد05، طالسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص. 62 .

المستوى من الحاجات نوع آخر وهو حاجات السلامة والأمن والتي تتضمن الحاجة للاستقرار والقانون والتحرر من الخوف والقوى المهددة، لكن في بعض الأحيان تعترض الأفراد عقبات مقوضة لفرصهم في البحث عن الأمن، لكن تفهم وتفسر بناءا على فهم بإدراك الأفراد لها، فعلى الرغم من الآثار الجانبية للخوف التي ترافق عملية البحث عن الأمن إلا أن هناك أمل قوي لتحقيق الأمن الدائم والاستقرار الطويل، وهذا الشعور هو الدافع وراء سلوك الهجرة غير الشرعية التي يغامر فيها الأفراد بحياتهم من أجل تأمين فرص العيش والحياة الكريمة والانتقال إلى مجتمعات أخرى تكون أكثر أمنا في نظرهم. كما تعتبر الروابط الاجتماعية والقرابية والمحيطية من العوائق التي تبطئ وتشل حركة المهاجرين وهذا ما سماه **"ماسلو"** بالمستوى الثالث من الحاجات وهو حاجات الانتماء والحب فهو يرى أنها تلعب دورا هاما في حياتنا وإذا نظرنا إلى روابط الانتماء التي من المفترض أن تعيق ظاهرة الهجرة غير الشرعية، قد تفتت لدى هذه الفئة تحت ضغط الفقر الحاد في الحاجات السابقة فهنا تصبح هذه الحاجات دافعا للهجرة غير الشرعية وليس عائقا لها[1].

أما عن المستوى الرابع من ترتيب **"ماسلو"** للحاجات وهو "حاجات تقدير الذات" والذي يشمل احترام الذات وتلقي الاحترام من الآخرين فإشباع حاجات تقدير الذات يولد مشاعر واتجاهات الثقة في النفس وإحباط هذه الحاجات يؤدي إلى مشاعر واتجاهات النقص وهذا مرتبط بالهجرة غير الشرعية عند الأفراد وبالتالي يحفز الفرد نحو المغامرة وعدم الاهتمام باحتمالات الضرر التي يمكن أن تلحق به، وهذا بدوره يتعلق بالمستوى الأخير من ترتيب **"ماسلو"** للحاجات وهو حاجات تحقيق الذات وهي رغبة الشخص في أن يمتلك كل شيء، ولكن بالنظر للواقع نجد أنه في غالب الأحيان هناك فرص معدومة لتحقيق هذه الحاجات، وهذا ما ينعكس في شكل احباطات نفسية التي يمكن أن تتحول إلى دوافع قوية نحو الهجرة غير الشرعية إلى المناطق التي يعتقد أنها فرص تحقيق مثل هذه الحاجات[2].

[1]- عامر مصباح،**المرجع السابق** ، ص- ص .63-64.

[2]- إبراهيم محمد عياش: **"المقاربة السيكولوجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية"**، مجلة الحوار المتمدن، العدد2386 ، تاريخ الإطلاع:2019/04/04 h/12:45 عن:http://www.anewar.org/debat/show.art.asp

المطلب الثالث: التفسير الاقتصادي

ينظر أنصار التفسير الاقتصادي إلى العوامل الاقتصادية على أنها المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة، فالبعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الطاردة في مجتمع الإرسال والعوامل الاقتصادية الجاذبة في مجتمع الاستقبال وهذا ما حاولت إبرازه مجموعة من النماذج التحليلية والنظريات والتي من بينها:

أ- التحليل النيوماركسي (الحدي):

في إطار الدراسة الاقتصادية لظاهرة الهجرة فإن التحليل النيوماركسي (الحدي) المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتحقيق المنفعة بأقل الأثمان يرى أن الهجرة تعد استثمارا قادرا على إحداث فائض صافي ايجابي عن طريق الفرق بين المتحصل عليه في البلد الأصلي والدخل المتوقع الحصول عليه في بلد مضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل[1]. فحسب هذا التحليل فإن الفوارق في الأجور هي التي تدفع المهاجرين إلى الانتقال من المناطق ذات الأجور المتدنية نحو المناطق ذات الأجور المرتفعة وذلك بهدف زيادة الدخل وتحسن مستوى المعيشة.

ب- نظرية الهجرة الدولية:

من جهة أخرى يرى أصحاب نظرية الهجرة الدولية خاصة ما تعرف La théorie endogneأن هجرة العمال ذوي الكفاءات لها تأثير ايجابي على اقتصاديات المجتمعات فكلما استقطب بلد رأس مال البشري أي معارف وخبرات الأفراد المتنوعة كلما كان تطوره سريعا، حيث أن هجرة اليد العاملة المؤهلة يمكن أن تساهم في عملية تطور المجتمعات من خلال أنها[2]:

-تسمح بتنويع التخصصات في الدول التي تتوجه إليها.

-الانتقال الدولي للمعرفة والخبرات.

[1]- ستيفن كاستلز، مارك ميللر، **عصر الهجرة**، ترجمة: منى الدروبي، المركز القومي للترجمة ،ط1، ، القاهرة، 2013، ص. 76.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 73 .

-تسمح بالتكيف مع تطور احتياجاتها الاقتصادية.

ج-النظرية البنيوية:

يرجع أصحاب النظرية البنيوية الهجرة إلى هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة،حيث يرى **"جون قالتون"** Johon Galtung البنيوي،أن العالم ينقسم إلى أمم المركز وأمم المحيط، وكل أمة منقسمة بدورها إلى مركز ومحيط،وتنشأ بين أمم المركز وأمم المحيط علاقات امبريالية بنيوية حيث تعمل أمم المركز على امتصاص ثروات دول المحيط واستغلالها والهيمنة عليها وهذه الهيمنة موجودة داخل الأمم أيضا، وفي هذا الصدد أشار**"قالتون"** في مفهوم العنف البنيوي، حيث يشير هذا المفهوم إلى العنف غير المادي الذي تحدثه أبنية أو مؤسسات مجتمع معين بشكل يمنع الأفراد من تحقيق ذاتهم ويعرف هذا النوع من الأمم توزيع غير عادل للثروات وذلك إما بسبب المؤسسة البنيوية أو المركزية الاثنية العنصرية أو الطبقية القومية، أما على المستوى الدولي، فالعنف البنيوي مرادف لهيمنة المركز على المحيط، واللاتماثل بينهما يجسد من خلال[1]:

1-تحديد إنتاجية دول المحيط كما وكيفا بما يخدم دول المركز.

2-بناء مؤسسات سياسية حسب طلب المركز الدولي حيث الشروط التي تفرضها المؤسسات الاقتصادية الدولية للحصول على قروض أو مساعدات تفرض أبنية سياسية معينة وطبيعة حكم معين (الحكم الراشد) مما يخلق تناقض بين البنية السياسية والبنية المجتمعية لدول المحيط.

3-زيادة الحماية العسكرية للمركز على المحيط.

4-تصدير المعايير والقيم من المركز إلى المحيط.

[1]- عبد الفتاح العموض، "المعدات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية إشارة للبلدان المغاربية": تاريخ الإطلاع: 2019/04/16 h/12:20 عن:www.afharonline.org/arabic/achives/nowde2003/ammous

وبذلك فإن العنف البنيوي الذي تتعرض له شعوب دول المحيط والذي يؤدي للاعدالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والهيمنة التي تفرض على دول المحيط بشكل يؤدي لزيادة الهوة بين الطرفين، تؤدي لزيادة حركة هجرة شعوب المحيط نحو المركز بحيث يعمل هذا الأخير على استثمار الموارد البشرية لدول المحيط لتعزيز نموه الاقتصادي وتقدمه التقني المتسارع[1].

د–نظرية التبعية:

إن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة ودول محيطية متخلفة تربطها علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز، وتعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز، ويعتبر **"سمير أمين"** في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز[2].

استطاع **"بورتس"** A.portes عام1981 و**"ساسكيا ساسن"** Saskia Sassan عام 1988 تطبيق نظرية التبعية لتفسير الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية منها،تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي،فكثافة الهجرة تعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر[3].

كما تؤكد نظرية النظام العالمي World system theory التي تناولتها **"ساسكيا ساس"** أن الهجرة بكل أنواعها هي نتاج للنظام الرأسمالي وأن نماذج الهجرة المقدمة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى

[1]– محمد غربي وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة**، ابن النديم للنشر والتوزيع، (ب.د.ط)، (ب.د.ن)، ص. 82 .

[2]– عامر مصباح، **مرجع سابق** ، ص.80.

[3]– الأصفر أحمد عبد العزيز، **"الهجرة غير المشروعة : الانتشار والأشكال والأساليب المتعبة"، مكافحة الهجرة غير الشرعية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص. 86 .

مركز ومحيط، يتسبب التطور الصناعي في الدول الأولى في إحداث مشكلات هيكلية في اقتصاديات الدول الثانية، مما يشجع على الهجرة[1].

خلاصة المبحث :

وبعد التطرق إلى هذه الأطر النظرية التي حاولت تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية فإنه يمكن القول أنه ليس ثمة اتفاق على نظرية أو اتجاه واحد في تفسير هذه الظاهرة، فكل اتجاه كما رأينا قد حاول تفسيرها وفق وجهة نظر معينة، فالتفسير الاجتماعي يضع مختلف العوامل الاجتماعية في مقدمة تحليله للظاهرة وذلك على اختلاف النماذج التحليلية المنطوية تحته كالنظرية البنائية الوظيفية التي تقول بأن الخلل الوظيفي الذي قد يمس بالنسق الاجتماعي هو الذي يؤدي للهجرة غير الشرعية التي تعتبر سلوك يخالف القواعد المتعارف عليها داخل المجتمع، والمدخل الثقافي الذي يعتبر أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة عن الميل للهجرة، أما نظرية التنظيم الاجتماعي فترى أن الهجرة تؤثر والتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب والطرد، وفي التفسير السيكولوجي نجد أن ماسلوا ربط بين الهجرة غير الشرعية والحاجات التي يعجزون عن تحقيقها أو حرموا منها في مجتمعاتهم، في حين نجد التفسير الاقتصادي يعطي الأولوية للعوامل الاقتصادية فالتحليل النيوماركسي يركز في تحليله على الدخل الذي يحصل عليه المهاجر في البلد الأصلي والدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المضيف، أما نظرية الهجرة الدولية فقد ركزت على هجرة الكفاءات واليد العاملة المؤهلة، أما النظرية البنيوية ونظرية التبعية فقد قسمتا العالم إلى دول مركز وحول المحيط أي حول عتبة، وأخرى فقيرة وتبعية هذه الخيرة للأولى مما يدفع أفرادها للهجرة إليها بحثا عن حياة ومستوى معيشي أحسن.

[1]– عبد الله سعود السراني، مرجع سابق ، ص.58.

خلاصة الفصل الأول

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن مفهوم الهجرة غير الشرعية من المفاهيم أصبحت متداولة في الساحة العالمية، وفي معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة ، وتعني الاجتياز غير القانوني للحدود دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة , وهي ظاهرة عالمية إذ تصنف في المرتبة الثالثة تبعا لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة ، وقد تفاقمت في فترة ما بعد الحرب البادرة ، نظرا للمراقبة الهشة للحدود وانتشار النزعات العرقية وتعد الجزائر من ضمن الدول التي أصبحت تعيش هذه الظاهرة فالأصل أنها ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى كما طرحتها وفسرتها مختلف النظريات على غرار الاجتماعية كالبنائية الوظيفية، المدخل الثقافي،نظرية التنظيم الاجتماعي...إلخ والاقتصادية كالتحليل النيوماركسي، نظرية الهجرة الدولية،النظرية البنيوية ونظرية التبعية...إلخ .

الفصل الثاني

الإطـــار التطبيقي للـــــدراسة.

سنتعرض في هذا الفصل إلى الجانب النظري للدراسة والذي يشمل مبحثين الأول يتسم عنوانه بواقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر الذي يدرس الأسباب الجغرافيا والديمغرافية، الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الأسباب السياسية والأمنية. أما المبحث الثاني الموسوم بانعكاسات الهجرة غير الشرعية في الجزائر وآليات مكافحتها حيث نتطرق من خلاله إلى انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر ، وأخير سبل وآليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

إنه ليس من السهل أن يقبل الإنسان تغير مكان إقامته، أي الهجرة من موطنه الأصلي إلى دولة أو قارة أخرى، خاصة التركيبة الفكرية الجزائرية ، إلا إذا كانت هناك دوافع ملحة تسهم في عدم ارتياحه وشعوره بالعجز عن تلبية متطلبات موطنه الأصلي، وعلى أية حال فان الدوافع أو الأسباب التي تسهم في حدوث الهجرة غير الشرعية متعددة في الجزائر ، يمكن إجمالها فيما يأتي[1]:

المطلب الأول: الأسباب الجغرافيا والديمغرافية

إن البيئة القاسية من حيث الحرارة ، والجفاف ، والتصحر، والكوارث الطبيعية كالفيضانات ، والزلازل ،والمجاعة ، وانتشارا لأوبئة ، كلها أسباب تدفع السكان إلى الهجرة ، فالدول الواقعة في نطاق حزام الجفاف غالبا ماتعاني من مشاكل مثل إثيوبيا، والصومال، وتشاد، والسنغال، الذي تسبب موقعها الجغرافي في خسائر فادحة بالقطاع الزراعي قدرت حوالي 140مليون دولار عام 2000 ، وانخفاض الإنتاج الزراعي، في دول أخرى نتيجة الاستخدام السيئ والبدائي للأراضي الزراعية خاصة في الجزائر ، فأصبحت بذلك التربة فقيرة ، بالإضافة إلى تقاعس الدولة أو الجهات الوصية على ذلك في تأدية الواجب الموكل

[1]– برقوق امحند،"**الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية**"، **مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية**، العدد01، الجزائر، 2006، ص . 12.

إليها لتامين العناصر التي تحتاجها المحاصيل الزراعية[1].

وخلاصة القول إن ابرز الشواهد على نمط الهجرة غير الشرعية هي هجرة العرب والأفارقة جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى الدول الأوروبية، والتي انتشرت ولازالت خلال تسعينيات القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين. هذا عامة أما من الجانب الجزائري وبالرغم إلى الدور المحتشم للدولة. إلا أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تفاقمت في الآونة الأخيرة خصوصا هجرة الشباب الجزائري وتفيد إحصائيات قيادة حراس السواحل الجزائرية ان سنة 2007 تم إحصاء حوالي 10782 مهاجر ، وحوالي 1500 شاب هاجرو لأوروبا سنة 2015 كل ذلك يتم بالمغامرات التي يخوضها في عرض البحر من اجل الوصول إلى الضفة الشمالية من البحر المتوسط ودون مراعاة المخاطر التي تؤدي بثلثي 3/ 1 هذا الشباب إلى الموت في عرض البحر ودون أي اهتمام[2].

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

هذا الدافع من أهم الأسباب للهجرة غير الشرعية، فمعدل دخل الفرد السنوي في جنوب المتوسط 4000دولار بينما معدل دخل الفرد السنوي في دول شمال المتوسط 20000دولار. فبالتالي فان دول الجنوب من بينها الجزائر، تعاني من عجز متواصل في موازين مدفوعاتها، وعدم القدرة على تغطية النفقات خاصة إن اغلب اقتصاديات هذه الدول يعتمد أساسا على الزراعة التقليدية التي ترتبط بالظروف المناخية و الإمكانيات المادية التي تساعدها على التصدير ، بالإضافة إلى تزايد المديونية وما يرافقها من عدم القدرة على دفع عجلة التنمية الشاملة، وللحد من تفاقم ظاهرة البطالة وانتشار الحالات الاجتماعية المتردية وانعدام فرص العمل وازدياد حجم البطالة الجزائر دون غيرها ورغم الجهود

[1]- عادل عبد الرزاق، **دور منظمة الوحدة الإفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في إفريقيا من 1963-1993**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003، ص. 240 .

[2]- محمد أمين سني، " **دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي**": تاريخ الإطلاع: 2019/04/12 30: h10 عن: http://sm snimedamine-maktoobblog.com/categor.

المبذولة ، ولذلك نجد اغلب الشباب يتجه إلى الهجرة غير الشرعية، بسبب فقدان الأمل في إيجاد فرص عمل سواء في تخصصهم أو حتى في غير التخصص ، فالبطالة شبح يطارد الشباب ، كما أصبحت المعيشة صعبة لما يقابلها من ارتفاع متزايد في الأسعار وانخفاض في مستويات الدخل. وهنا يتضح الفرق الشاسع بين الدول النامية والمتقدمة[1].

كما إن الدول الجنوبية و من ضمنها الجزائر تشهد ارتفاعا وتقدما في نسبة عدد السكان، حيث يتوقع إن تبلغ سنة 2025 م حوالي 23%، وهي قابلة للارتفاع في نسبة الولادات على مستوى دول الجنوب ، أدى ذلك إلى فقدان السيطرة على نموها والتناغم بين النمو الديموغرافي والاقتصادي، كما يلعب التعليم دور كبير في تكوين شخصية الفرد وثقافته التي تعد واقيا من الانحرافات، ولهذا فان الانقطاع المبكر عن الدراسة من شانه إن يجعل الشاب ينتمي إلى الفئة الضعيفة و المهزوزة في المجتمع الفاقدة للسيطرة ، بحيث يقف عاجز عن تحقيق أحلامه ومتطلبات حياته اليومية ، وبالتالي يولد لديه شعور بالإحباط يسهل الانقياد إلى شتى أنواع الظواهر والتي من أهمها الهجرة غير الشرعية .فالإمكانيات المحدودة للجنوب عامة وللجزائر خاصة وعدم قدرة هذه الأخيرة على توفير المرافق الضرورية لشبابها[2]. مما دفع بهم للسفر إلى البلدان الشمال بطريقة غير شرعية، وذلك لتحقيق طموحاتهم المرتبطة والمتأثرة بالمجتمع الغربي .مع عدم وعيهم بالصعوبات التي يمكن إن يتعرضوا لها ،حيث إن قناعتهم مبنية على فهم خاطئ للوضعية الصحيحة ، حيث إن اغلب المهاجرين من فئة الشباب غير

[1]- عياد محمد سمير،"**الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات**"، **مجلة العالم الإستراتيجي**، العدد03، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، ماي2008، ص15.

[2]- حروري سهام،"**الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي**"، **مجلة المفكر**، العدد05، جامعة محمد خيضر، بسكرة،(د.ب.ن)،(د.س.ن)، ص18.

المثقف وغير الواعي ، وهذا ما يجعل ما يقوم به لا لشيء إلا إنهم يريدون الالتحاق بمن سبقهم في مجال التطور[1] .

المطلب الثالث: الأسباب السياسية والأمنية

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدت الى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش فالعوامل السياسية والأمنية تعد من أهم العوامل الدافعة للعديد من الهجرات على مر التاريخ .

إن الظروف التي مرت بها دول جنوب المتوسط بما فيها الجزائر، من احتلال الذي حل بها ،وعدم الاستقرار ومواكبتها لركب التقدم ، ووصول فئات معينة إلى السلطة جعلها تأخذ في السيطرة والتحكم وتعمل على توجيه الاقتصاد والإدارة بما يتماشى مع أهدافها، وعليه يقع التصادم بين هذه الفئة المسيطرة وبين رجال العلم والمثقفين، بالإضافة إلى إن هذه الأوضاع انعكست على مكانتهم الاجتماعية وأحوالهم المعيشية مما كان سببا في الهجرة، فمع وجود الاضطرابات السياسية والشعور بالاضطهاد والخوف من المصير وعدم توفر الحريات، كلها أمور تدفع بالكثير من الإفراد والجماعات إلى الهجرة، بحيث يعد عدم الاستقرار الناجم مطلقا سببا من الأسباب الرئيسية للهجرة ، بحيث يقصد المهاجرون المناطق الأكثر استقرارا وأمنا[2]. إن الدافع السياسي يعتبر من أهم العوامل والدوافع المؤثرة بشكل رئيسي في الوقت الحاضر ، هذا مثل ماحدث في الجزائر من حروب أهلية ونزاعات في التسعينيات القرن الماضي، وهذا يمثل انتهاك حقوق الإنسان، وظاهرة الفساد السياسي، وعدم تقدير الكفاءات العلمية والسياسية[3].

---

[1]- يوسفات علي هاشم ، بن الطيبي مبارك: **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصاديةالهجرة** ، العدد 01، 2019. جامعة احمد دراية، ادرار، ص .344 .

[2]- كاتب أحمد، "**خلفيات الشراكة الأوروبية–المتوسطية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: فرع علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2000-2001، ص . 96 .

[3]- أمحند برقوق، المرجع السابق ص . 12 .

كما أنه يمكن اعتبار منطقة جنوب المتوسط وخاصة منطقة المغرب العربي منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا خاصة من منطقة البحيرات الكبرى، فالجزائر والمغرب وتونس وليبيا تعد نقطة عبور رئيسية إلى اسبانيا عبر مضيق جبل طارق، للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء، حيث بدأت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة، وذلك بسبب النزاعات والحروب والاضطرابات السياسية التي تعاني منها هذه الدول، والتي تشكل واحدا من أكبر العوامل التي تصنع هجرات الأفارقة باتجاه منطقة المغرب العربي ومن تم إلى الضفة الشمالية للمتوسط[1].

المبحث الثاني: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر وآليات مكافحتها

سنتناول في هذا المبحث طرق ومعابر المهاجرين غير الشرعيين مع إحصائياتها في الجزائر، مع انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر، وكذا سبل ولآليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر لأنه من خلال الدراسات التي تناولها العديد من الباحثين والأكاديميين في هذا الشأن تشير إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تزداد تفاقم في دول المغرب العربي وخاصة الجزائر التي تحتوي على مساحة شاسعة، ووفرة الأمن مما جعلها تكون قبلة ومركز عبور المهاجرين غير الشرعيين وانتقالهم إلى الضفة الأخرى المتمثلة في دول الساحل الأوربي[2].

المطلب الأول: طرق ومعابر المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر

أولا: طرق ومنافذ المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر

هناك عدة طرق وأساليب للهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط إلى شمال المتوسط والتي تمثل في الأتي[3]:

أ/ **المنافذ البرية (الصحراوية)** : لقد ساعدت عدة أسباب رئيسية في الهجرة غير الشرعية منها تردي الأوضاع الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والتي جعلت الإنسان الفرد الذي يعيش في جنوب

[1]- محمد رشيد الفيل، **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا**، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2000، ص ص .41-42.

[2]- مصباح عامر، **المرجع السابق** ،ص. 34 .

[3]- مصباح عامر، **المرجع نفسه**، ص . 36.

المتوسط يعاني اليأس والفقر والمرض ، الأمر الذي دفع هذا الفرد في الهجرة وبأخص الهجرة غير الشرعية عبر المنافذ الصحراوية متحملا إخطارها ، بالوصول إلى الضفة الأخرى ، الأمر الذي يوقعهم تحت أيدي سماسرة التهريب ، فهم مجموعة من الإفراد اعتادوا التخطيط لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية في مجال تهريب الأفراد إلى خارج البلاد بطرق غير شرعيه ،حيث إن البعض منهم يقوم بإيهام الراغبين في السفر لدول الشمال من خلال تذليل الصعاب لهم لحين وصولهم إلى الدول المراد الذهاب إليها، وذلك مقابل مبالغ مالية كبيرة وصفقات مربحة تتجاوز **60 ألف دولار** أسبوعيا .

ويتم الاتفاق معهم بتجميعهم بمدن معينة ، بحيث تتم الرحلة سيرا على الأقدام ، أوفي سيارات شحن ،بحيث إن الهجرة القامة من دول فقيرة إلى الجزائر أصبحت هاجس الحكومة الجزائرية وكذلك للاتحاد أوروبي ، ولاسيما بعد تواجد حوالي أكثر من **29 ألف** مهاجر غير شرعي سنة 2008 قادمين من **23** دولة افريقية[1].وغالبا ما يتخلل هذه المرحلة صعوبات مابين فقدان الطرق، أو الجوع، أو العطش، أو إن يحدث صراع بين المجموعات المهاجرة من اجل غريزة البقاء .

ب/ المنافذ البحرية (المتوسط): وهنا في الثناء عبور المهاجرين للبحر المتوسط يواجهون العديد من المصاعب والمخاطر ، هذا بعد نجاتهم من أخطار الصحراء بالنسبة للذين جعلوا من الجزائر منطقة عبور – الكبرى من جوع وعطش. حيث يتم الاتفاق مع الأفراد العاملين في الصيد البحري بالاتفاق مع سماسرة تهريب الأفراد على شراء بعض مراكب الصيد ، ليتم الإبحار بها من احد موانئ الصيد إلى أن يتم الوصول إلى منطقة الهجرة غير الشرعية ، وتقوم المراكب بالتوجه مباشرة إلى البلد المراد الوصول إليه، أو عن طريق المراكب التجارية ، ومعظم حالات السفر بواسطة هذه المراكب تنتهي بمأساة المهاجرين[2].

[1]– أمحند برقوق، **المرجع السابق**، ص .42.

[2]– الأخضر عمر الدهيمي، **التجارب العربية العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"** ، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2010، ص . 10.

أما أن تغرق المراكب قبل استكمال الرحلة، أو أن تعود مرة أخرى إلى السواحل نتيجة وجود عطل بها حتى يتم صيانتها من جديد وقد حدرت الرابطة الوطنية من تنامي ظاهرة تجارة البشر في البحر المتوسط ، حيث "يجني المهربون ، نحو 6 مليارات و800 دولار سنويا ونحو 60 ألف دولار أسبوعيا عبر البحر الأبيض المتوسط[1].

ثانيا: إحصائيات حول الهجرة غير الشرعية

تعتبر بلدان المغرب العربي ومن بينها الجزائر مراكز لتصدير الهجرة إلى أوروبا حيث احتلت الجزائر المرتبة الخامسة بين الجنسيات الأكثر إقبالا على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بعد سوريا والمغرب ونيجريا والعراق ، ويعود ذلك لروابط تاريخية وسياسية واقتصادية تربط منذ القدم بين دول أوروبا خاصة فرنسا واسبانيا ومنطقة المغرب العربي، ولكن اليوم ومنذ التسعينات من القرن الماضي تحولت بلدان المغرب العربي إلى مراكز عبور للهجرة الإفريقية إلى أوروبا، إلى جانب استمرار المنطقة كمصدر للهجرة المغاربة التقليدية إلى فرنسا واسبانيا، وهذه الهجرة ليست الهجرة القانونية أو الشرعية، ولكنها الهجرة غير الشرعية أو ما اصطلح على تسميته أخيرا بقوارب الموت، ولقد زادت معدلات الهجرة غير الشرعية من الجزائر إلى أوروبا[2].

أ/ إحصائيات الهجرة غير الشرعية في الفترة الممتدة من 1996 إلى 2007

فعلى الصعيد الوطني في الجزائر تدل إحصائيات مصالح الدرك الوطني انه تم إيقاف خلال الفترة الممتدة بين 1996الى 2007 حوالي 2055 شخص حاول مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير مشروعة ، منهم 1071 خلال سنة 2007[3].

ب/ إحصائيات الهجرة غير الشرعية في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008

قد سجلت مصالح حراس الشواطئ حوالي 4211 شخص خلال الفترة الممتدة من مابين 2005 إلى غاية سبتمبر 2008 ، أما مصالح شرطة الحدود فقد سجلت منذ سنة 2005 إلى غاية أوت 2007

[1]- الأخضر عمر الدهيمي، **المرجع السابق** ، ص. 30.
[2]- محمد غربي وآخرون ، المرجع السابق ص. 421 .
[3]- **المرجع نفسه**، ص. 465.

حوالي 10921 مهاجر غير شرعي تم إعادته من دول أوروبا. وعلى إثرها فقد تم إحصاء عشرات الغرقى والمفقودين سنويا بعرض البحر ، حيث تم انتشال 92 جثة منها 32 جثة مجهولة الهوية سنة 2008.[1]

ج/ إحصائيات الهجرة غير الشرعية في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018

أوضح الأمين الوطني المكلف بالجالية والعلاقة الخارجية للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان محمد جنان، إن الدول الأوربية ترحل سنويا حوالي 5000 مهاجر جزائري من المهاجرين غير الشرعيين وأشارت المنظمة الحقوقية أن الظاهرة تؤرق الحكومة[2].

-إحصاء المهاجرين غير الشرعيين سنة 2015: حيث أشارت إحصائيات قيادة حراس السواحل التابعة للقوات البحرية بان قواتها أحبطت محاولات غير شرعية لـ 1500 شخص حاول الإبحار بطريقة غير شرعية ابتداء من يناير إلى غاية ديسمبر 2015.

-إحصاء المهاجرين غير الشرعيين سنة 2016 : بعد تصاعد الاضطرابات في عدد من دول القارة الإفريقية خاصة غربها ، حيث إن الهجرة قادمة من دول فقيرة إلى الجزائر ، ليصل عدد المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر القادمين من الجنوب إلى حوالي 29 ألف مهاجر من 23 دولة افريقية سنة 2016 حسب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان .

[1]- علي الحوات،"الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها"، **مجلة دراسات**، العدد28: تاريخ الإطلاع:2019/04/15 h/10:11 عن:
http://dc300.4shared.com doc MKGar90m/previewintm

[2]- التليلي حسان، **"أوروبا تحاول تطويق الهجرة غير الشرعية ودول المتوسط تطالبها بالمساعدة في تسوية أزمة البطالة"**:تاريخ الإطلاع:2019/04/17 h/16:45 عن:

http://www.annabaa.org/banews/71/113htm

-إحصاء المهاجرين غير الشرعيين سنة 2017 أوضح التقرير الصادر عن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن حراس السواحل سجل إحباط محاولة حوالي 3109 شخص حاولوا الهجرة نحو أوروبا، من بينهم 186 امرأة و 840 قاصر حاولوا الهجرة نحو أوروبا.

-إحصاء المهاجرين غير الشرعيين سنة 2018:كشفت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان إن سنة 2018 سجلت رقما قياسيا في عدد المهاجرين بحوالي 3989 مهاجر غير شرعي من بينهم 287 امرأة و 1126 قاصر[1].

ورغم أن هذه الإحصائيات لا تدل على الأرقام الحقيقية للظاهرة، إلا أنها تدل على تفاقمها من كل سنة لأخرى سواء كانت الهجرة من الجزائر نحو الدول الأخرى أو من الدول الأخرى للجزائر

المطلب الثاني: أثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر

للهجرة غير الشرعية آثار واسعة وانعكاسات عميقة على المدى القريب والمتوسط والبعيد مما له تأثيرات على البنيات النفسية والاجتماعية للأفراد ، والسياسية والأمنية والصحية للبلدان المصدرة للهجرة والمستقبلة لها، و نظرا لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الجزائر واليها فإنها أصبحت مسألة تقلق الجزائر ، بحيث أن هذه الأخيرة أصبحت لها عدة انعكاسات وآثار تشكل خطرا وتهديدا من عدة نواحي ولعدة اعتبارات، نبرزها كالآتي[2]:

أولا: الآثار الاجتماعية:

وتتلخص في الآفات التالية :

- تفشي ظاهرة الرشوة وهي الطريقة التي يحاول بها المهاجرون غير الشرعيون الحصول على الوثائق الإدارية اللازمة للبقاء في الجزائر.
- رواج واستهلاك المخدرات والمتاجرة بها .

[1]- الحوات علي، **المرجع السابق** ، ص. 130.

[2]- سعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص ص . 141- 142.

- انتشار أعمال الشعوذة خاصة عند النساء من طرف السود الأفارقة خاصة النيجريين وبيعهم لخلائط المساحيق والأعشاب المستحضرة خصيصا للشعوذة .
- تأثيرها الاجتماعي المباشر على المهاجر غير الشرعي نفسه الذي قد يتعرض للموت في البحر
- التفكك الأسري والاجتماعي حيث إن المهاجر سيواجه بلا شك في بلده الأصلي تفككا أسريا إذ يترك أسرته، وزوجته و أولاده وفي جميع الأحوال سيقتلع من روابطه الاجتماعية[1].

ثانيا: الآثار الاقتصادية : إن التأثير الاقتصادي واضح على مختلف المستويات، إذا نظرنا من جانب الايجابي حتى نكون موضوعيين فان توفر اليد العاملة الأقل تكلفة على جميع الأصعدة، وفي شتى المجالات، و دون استثناء، امن الأجانب السلبي أو الانعكاس الذي تخلفه هو استنزاف ثروت البلاد، من خلال سعي المهاجر غير الشرعي إلى ادخار أجره ، وإرساله إلى بلده الأصلي، وزيادة في ذلك تفشي ظاهرة البطالة لدى الشباب الجزائري التي بلغت حوالي 1.378 مليون سنة 2018 ، ويبرز الأثر الاقتصادي أيضا في كون جماعات الجريمة المنظمة التي تقوم بتهديد الاقتصاد الجزائري من خلال قيامها بتزوير العملة الوطنية إضافة إلى عدم دفع ضرائب على تلك الأموال المحصلة من طرف المهاجرين مما يؤدي إلى حرمان الدولة الجزائرية من موارد مالية إضافية[2].

ثالثا: الآثار الصحية : إن للهجرة غير الشرعية آثار صحية يحملها المهاجرون خلال مراحل هجرتهم وخاصة عند تواجدهم بمراكز الحجز ، حيث إن منهم المصابين بأمراض معدية ومنهم من أصيبوا خلال رحلتهم ، وانه هناك من يحمل أمراضا مستوطنة مثل : الملاريا، والتهاب الكبد ، والايدز الذي بلغت نسبته حوالي 10 الآلف إصابة سنة 2017 حسب ما كشف عنه « رئيس جمعية ايدز الجزائر » والسل الذي بلغت نسبته حوالي 23 ألف حالة سنة 2018 ، وغيرها وهذه الإمراض معدية وصعبة ، ودخيلة على المجتمع الجزائري لان هؤلاء

[1]- الحوات علي، **المرجع السابق** ، ص .137 .

[2]- مجلة دراسات الاقتصاد والإعمال ، المجلد 06 العدد 1 يونيو 2017 ص . 138.

المهاجرين السريين لا تتوفر لديهم شهادات صحية خاصة بهم ، ومن هنا تظهر الآثار الصحية جلية وواضحة في المجتمع من خلال هؤلاء المهاجرين وهناك نتائج كثيرة تؤكد هذه المسلمات فإذا كان ضمن الموقوفين شخص مصاب بمرض معد أصبح الجميع مهددين بالعدوى وحتى رجال الأمن الذين يتعاملون مع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ، خاصة في مراكز الحجز التي تعرف اكتظاظ كبير يتقاسم فيه المهاجرين مرحاض في زنزانة يتناولون فيها طعامهم ، مما يؤدي إلى حالات الوفيات نتيجة إيذاء النفس والظروف الصحية المتدهورة [1].

رابعا: الآثار الأمنية والسياسية:

هناك تداعيات سياسية خطيرة لقضية الهجرة غير الشرعية وهي التأثير على العلاقات بين الدول المرسلة والدول المستقبلة للمهاجرين[2]. بل إن الأمر يصل إلى تكوين صور مغلوطة عن شعوب معينة من خلال قضية الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى تداعيات عدم الاستقرار والاضطرابات المتزايدة في العالم الإسلامي وقضاياه التي تجد لها صدى بين الجالية العربية والإسلامية ، وفي إطار هذه العملية يواجه المهاجرون العرب صعوبة في التعايش مع مكونات الهوية الخاصة التي ورثوها ومتطلبات التكيف مع مجتمعات الهجرة ، أن تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى داخل الجزائر، هذا يؤدي إلى عدت ظواهر في الجزائر هي في غنى عنها أو تسعى إلى التخلص منها، بهدف تعزيز الاستقرار وزيادة الأمن داخل المجتمع ، بحيث تفشت عدة ظواهر سلبية بشكل رهيب، في الجزائر تتجلى في الاحتيال والنصب ، السرقة، القتل والسطو، إذ آن المهاجرين غير الشرعيين لا يمكن إحصاءهم من قبل الدولة الجزائرية، مما يجعل مؤسساتها الأمنية في حالة استنفار دائم، فالذين يتدفقون بطريقة غير منظمة يمكن أن يكونوا مصدرا حقيقيا للخطر الأمني والسياسي لبلدان الاستقرار ، كما تعتبر وسيلة توظف من اجل أهداف أمنية وسياسية معادية، من اجل خلق الأزمات السياسية [3].

[1]- الحوات علي ، **المرجع السابق** ،ص .137 .

[2]- سعد رشيد ، **المرجع السابق** ، ص . 145.

[3]- تقرير منظمة الصحة العالمية، **الصحة والتنمية المستدامة**، جنيف، 2001، ص. 11 .

المطلب الثالث: سبل وآليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

تعرف الجزائر كغيرها من الدول انتشارا كبيرا لظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها بلدا مصدر للهجرة من جهة ومستقبلا لها من جهة أخرى، بحيث جعل منها موقعها الجغرافي باعتبارها بوابة إفريقيا بلد عبور لأعداد كبيرة من المهاجرين القادمين من دول الساحل الإفريقي، كما أسهم اتساع شريطها الحدودي في إن تكون قبلة للمهاجرين المتجهين نحو الشمال، وما ينجر عن هذا التوافد الكبير عن استفحال للكثير من الآفات الاجتماعية والأوبئة والأمراض والجريمة المنظمة والإرهاب، كل هذه العوامل دفعت بالجزائر إلى اتخاذ جملة من التدابير التي تهدف إلى تأمين حدودها من خلال فرض مجموعة من الإجراءات والآليات القانونية قصد معالجة هذه الظاهرة والحد من أثارها وانعكاساتها[1] .

أولا: الإستراتيجية الأمنية :

نظرا لما يثيره موضوع الهجرة غير الشرعية من مشاكل فان أغلب الدول ركزت على الجانب الأمني كوسيلة لوضع حد لهذه المعضلة الخطيرة ، وهذه المقاربة جسدتها الجزائر من خلال تدعيم حدودها بطاقات بشرية وإمكانيات مادية لتطويقها وحمايتها[2].

وتضطلع بهذه المهمة كل من القوات البحرية وقوات الدرك الوطني ، ومديرية الأمن الوطني ، فبالنسبة للقوات البحرية والتي تعد بمثابة الخط الدفاعي الأول لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية فمن مهامها تقديم الدعم الإنساني الضروري بدءا بالإنقاذ وإحضار المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين وغير الجزائريين إلى البر ومن ثم التكفل بهم طبيا ويسفح بعدها المجال للإجراءات القضائية بعد تحرير المحاضر[3].

ولمحاربة هذه الظاهرة بفاعلية فقد قامت بما يلي:

---

[1]– مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 08 العدد 01 السنة 2019 ، ص . 345.

[2]– ب. بوعلام ، **الوجه القاسي للهجرة غير الشرعية** ، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية ، الجزائر ، العدد 534 جانفي 2008 ، ص. 28 .

[3]– ف.ل : **الهجرة من والى الجزائر** ، مجلة الشرطة ، عدد خاص جويلية 2008، ص. 27 .

ـ حشد وسائل بشرية ومادية معتبرة على طول 1200 كلم من السواحل.

ـ القيام بإجراءات وقائية على مستوى الساحل والبر بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية .

ـ تسخير مجموعات التدخل التي تجوب السواحل الموجودة في الحيز الذي يقع تحت مسؤوليتها.

ـ القيام بدوريات على مدار 24 سا من طرف أعوان حراس الشواطئ وتمتد إلى غاية 40 ميل بحري.

ـ القيام بتمرينات البحث والإنقاذ واكتساب الفعالية في تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ في البحر بهدف إنقاذ الأرواح البشرية[1].

ـ حجز القوارب والمركبات التي لها علاقة بالهجرة، مع تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن للقيام بتوقيف المرشحين للهجرة السرية.

ـ المشاركة في الملتقيات والقيام بدراسات حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما تقوم مديرية شرطة الحدود بالعمل مع حراس الشواطئ وتكثيف عمليات التحسس والقيام بدورات تدريبية في ميدان تفكيك شبكات الهجرة غير الشرعية وسبل معالجتها[2].

ثانيا: النشاط الدبلوماسي والاتفاقيات الثنائية

في سياق محاربة الهجرة غير الشرعية تم عقد عدة اتفاقيات دولية ولعل أهم هذه الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بموضوع الجريمة والهجرة هي اتفاقية الأمم المتحدة والغرض من هذه الاتفاقية كما تنص في مادتها الأولى هو تعزيز التعاون لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها بمزيد من الفعالية[3].

[1]– ن. خياط، **انقاذ الأرواح البشرية في البحر**، مجلة الجيش ، العدد 526، ماي 2007، ص . 13.

[2]- المرجع نفسه ، ص . 14.

[3]– حروري سهام المرجع السابق ، ص . 52.

وفي هذا الإطار قامت الجزائر بالتوقيع على ست اتفاقيات إعادة قبول بين الجزائريين وبلدان أوروبية مابين 1994-2007 ، قصد ترحيل الرعايا الجزائريين المتواجدين في وضعية غير قانونية حيث تم التوقيع خلال 1994 على اتفاق إعادة قبول مع فرنسا التي كانت آنذاك الوجهة المفضلة للجزائريين .

وبعدما أصبحت شروط الهجرة صعبة نحو فرنسا ظهرت وجهات أخرى للهجرة السرية ، ففي سنة 1996 تم التوقيع على اتفاق إعادة القبول مع ألمانيا، ثم أخر مع اسبانيا وايطاليا ومؤخرا مع بريطانيا وسويسرا ،كما تم توقيع اتفاق ثنائي بين الجزائر وليبيا حول تنقل الأشخاص السجناء والحراقة[1].

كما قامت وزارة الخارجية بتشكيل لجنة لدراسة إرجاع المهاجرين غير الشرعيين وإدماجهم تتشكل هذه اللجنة من عدة قطاعات وزارية التي لها علاقة بظاهرة الهجرة ، والتي ستعمل على دراسة سبل استرجاع الشباب الحراق إلى الجزائر، وبحث سبل إدماجهم علاجا للظاهرة التي استفحلت في الآونة الأخيرة.

كما قامت الجزائر أيضا بإبرام اتفاقية مع ايطاليا في مجال الهجرة غير الشرعية في 22 نوفمبر 1999 ، وتمت المصادقة عليها بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07-374 المؤرخ في 01 ديسمبر 2001 وتضمنت المادة الأولى من الاتفاقية[2]:

ـ تبادل المعلومات حول تدفق الهجرة غير الشرعية وكذا المنظمات الإجرامية التي تساعدها والكينيات العملياتية والممرات التي تسلكها.

ـ المساعدة المتبادلة والتعاون في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية.

حيث وقعت ايطاليا اتفاقية استعادة المهاجرين مع الجزائر في 24 فيفري 2000 وبموجبها تم ترحيل أكثر من نصف مليون شخص مابين عام 2008 و 2009[1].

[1]- محمد شراق:**غريب أن يهرب شباب من بلده في خزينته 100مليار** جريدة الخبر اليومي ، ليوم 11جوان 2008، العدد 5344ص .6 .

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 72، الصادرة بتاريخ 02 ديسمبر 2001 .

وعلى غرار ذلك تم توقيع اتفاقية بين الجزائر وبريطانيا وايرلندا الشمالية ، والمتعلقة بنقل الأشخاص وإعادة القبول بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة بريطانيا وايرلندا الشمالية والموقعة بلندن في 11 جويلية 2006 جاء في الاتفاق انه يسمح كل طرف بعودة رعاياه المقيمين بصفة غير قانونية على إقليم الطرف الأخر وفق إجراءات نص عليها الاتفاق شريطة أن يتم الإثبات أو البرهنة بصفة موثوقة بأن الأشخاص المذكورين يحملون جنسية الطرف المطلوب منه ويكون الإثبات إما ببطاقة التعريف أو جواز السفر سواء صالحين أو قضت مدة صلاحيتهما مؤكد من صحتها من طرف السلطات المختصة للبلد المطلوب منه، كما نص الاتفاق على إعادة القبول تتم جو على متن الرحلات الجوية ويتحمل المصاريف الطرف الطالب تحدد الكيفيات التطبيقية من طرف المصالح المختصة للبلدين وتتحمل الدولة الطالبة لرخصة المرور مصاريف إعادة القبول[2].

كما تم توقيع اتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية والمجلس الفدرالي للكنفدرالية السويسرية حول تنقل الأشخاص الموقع بالجزائر في 03جويلية 2006 ، تضمن الاتفاق إن يجب على كل طرف وبدون إجراءات عودة رعاياه المتواجدين بصفة غير شرعية على تراب الطرف الآخر حتى إن لم يكن بحوزة هؤلاء جواز سفر أو بطاقة تعريف شريطة إن يتم الإثبات او البرهان بطريقة موثوقة إن لأولئك الأشخاص جنسية الطرف الملتمس منه وقت خروجهم من إقليم الطرف الملتمس ، يتم الإثبات عن طريق بطاقة تعريف وطنية أو جواز سفر ساري المفعول أو منتهي الصلاحية إذا تعذر ذلك تقوم الممثليات القنصلية للطرف الملتمس منه منح رخص المرور للأشخاص المراد إثبات جنسيتهم بعد مجموعة من الإجراءات[3].

---

[1]- محمد شراق، **المرجع السابق**، ص. 6 .

[2]- رؤوف قميني،**آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية،لجزائر** ، دار هومه ،2016 ، ص. 257.

[3]- بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص. 52 .

وعليه فان التصدي للهجرة السرية لا يكون فعالا دون رؤية شاملة وتحليل معمق للأسباب والإمكانيات المادية والبشرية المخصصة لمواجهتها ، لذلك من الضروري التنسيق مع جميع البلدان المعنية بهذه الظاهرة حيث تعتبر مشكلة سياسية بالنسبة لكثير من الدول حيث أصبح التعاون بين الدول الأوروبية والبلدان المغاربية ضروريا باعتبار هذه الأخيرة حاجز لتدفق المهاجرين نحو القارة الأوربية وعليه لأبدا من التفكير المشترك شمال جنوب لإيجاد إستراتيجية تساهم في الحد من هذه الظاهرة[1].

ثالثا: سن القوانين للحد من الهجرة غير الشرعية

للدولة ادوار عديدة تقوم بها من أجل ضمان العيش الكريم للشعب وضمان حريته والحرص على أمنه لكي لا يرغب أفراد الشعب في الهجرة منها ولو بطرق غير شرعية ضاربين بذلك عرض الحائط للأنظمة والقوانين وحتى لو تسبب ذلك بتعريضهم للعقوبة[2].

وعلى اثر ذلك اتخذت الجزائر إجراءات قانونية وقضائية لحماية حدودها البحرية والبرية من المرشحين المفترضين للهجرة من الجزائريين أو الأجانب الذين يحاولون إن يجعلوا من الجزائر منطقة عبور إلى دول الاتحاد الأوروبي ، وفي هذا الإطار راجعت قانون رقم 211/66 المؤرخ في 1966/07/21 المتعلق بوضعية الأجانب في الجزائر ليتم إصدار القانون رقم 08-11 بتاريخ 2008/06/25 [3]، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها.

خلاصة الفصل الثاني

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت تمثل هاجسا مخيفا يهدد سلامة جميع بلدان العالم المصدرة والمستقبلة ودول العبور مثل الجزائر ، حيث أن الجزائر

[1]- رؤوف قميني، **مرجع سابق** ، ص . 265.

[2]- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، ط 02 ، دار الشروق ، القاهرة ، 2001 ، ص . 21.

[3]- القانون رقم 66-211، المؤرخ في 21 يونيو 1966، المحدد وضعية الأجانب في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 153، ص05.

تشهد تطور في ظاهرة الهجرة غير الشرعية وخاصة الأفارقة منهم، ولعل هذه الظاهرة أثرت بشكل سلبي على اقتصاد الوطني الذي تم بناءه على اقتصاد الريع، لأن واقع اقتصاد الجزائر المتدهور أدى بتفاقم ظاهرة البطالة لدى أوساط الشباب الجزائري مما يستدعي الدولة اتخاذ كل التدابير للحد من هذه الظاهرة.

الخـــاتمـــــة

الخاتمة:

إن خاتمة البحث لا يمكن أن تكون نهاية للهجرة غير الشرعية باعتبار أن الموضوع هو وليد العهد وحديث المجتمع الدولي حاليا، أكثر من أي وقت مضى، بحيث مازالت فيه وجهات النظر متضاربة و متعارضة. بعدما ساد الاعتقاد و التفاؤل بأن العالم سوف يشهد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي و مجموعة من دول أوروبا الشرقية، عصرا من السلام الدائم، ها هو اليوم يتخبط في ظاهرة جد خطيرة المتمثلة في الهجرة غير الشرعية، لقد شاءت المصادفة أن تأتي هذه الدراسة في وقت تصاعد فيه ظاهرة الهجرة غير الشرعية و العنف على المستوى الدولي، و من المؤسف أن أفعال تلك الظاهرة لم تعد تنحصر في العمليات الفردية التي يقوم بها الأفراد فرادى أو جماعات، بل انضمت فيه دول كبرى و دول صغرى، و من المؤسف أن هؤلاء الذين يمارسون هذه الظاهرة بصفة منظمة و يجدون للشرعية الدولية و تنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية و هم أكثر الأصوات مطالبة بمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية و القضاء عليها و هي في الواقع لا تبالي و لا تأخذ بعين الاعتبار المبادئ التي تدافع عنها رسميا.

إن مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية و محاولة القضاء عليها أصبحت واجبا أخلاقيا قبل أن يكون قانونيا، و لقد شهدت الفترة الماضية مطالبة العديد من الدول بضرورة عقد مؤتمر دولي لبحث أفضل الطرق و الوسائل لمنع حوادث الهجرة غير الشرعية و قمعها، لقد حان الوقت لاغتنام الفرصة لتحقيق الأمن الدولي، و هذا لتعزيز دور الأمم المتحدة في تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله، وبما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية موضوع الساعة فإنه يشغل اهتمام كل وحدات المجتمع الدولي، وربما قد يضيق الضمير الدولي في وقت تمس هذه الظاهرة مراكز أكثر قوة في العالم ليكون وحدة موحدة تدافع عن الصالح الدولي ألا و هو القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية في كل أنحاء المعمورة، و ذلك بتكثيف جهود الأمم المتحدة التي ينبغي أن تكون أكثر فعالية ، تحددها إستراتيجية و أولويات أكثر دقة، مع ضرورة قيام الدول بتنفيذها و تدعيمها ، دون أن ننسى أن هذه المواجهة يجب أن تكون في حدود احترام احكام ميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولي، و على وجه الخصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان و ما

يمكـن قولـه أن الهجـرة غـير الشـرعية بصـفة عامـة و هجـرة الشـباب بصـفة خاصـة هـو مظهـر مـن مظـاهر السياسـيين في تحقيـق مصـالح الشـباب و أن الأرواح البريئـة الـتي تغـرق في عـرض البحـر عـبر السـفن الغـير الصـالحة يعكـس خطـورة الظـاهرة، رغـم أن الحكومـة لم تبـذل مجهـودات اسـتثمارية و تنمويـة لتـوفير مناصـب الشـغل للشـباب و مسـتوى معـين يليـق بهـم، رغـم الثـروات و الخـيرات المتوفرة في بلادنا .

ومن خلال ما تقدم نعتقد أنه لتحقيق ذلك يمكننا الأخذ ببعض التوصيات الآتية:

ـ فضـح كـل الممارسـات و الادعـاءات الـتي تشـجع علـى الهجـرة و مـن يعمـل بهـا و يتـاجر بهـا أو يشجعها.

ـ التركيـز علـى الجوانـب التربويـة و علـى المواطنـة في الـبرامج المدرسـية لتحفيـز الشـباب علـى التعلـق بوطنهم و عدم التفريط فيه.

. توفير فرص العمل مع ضمان العدالة في الأجور.

ـ تفعيـل الاتحـادات و النقابـات و الجمعيـات المختصـة و فـتح جبهـة عريضـة ثقافيـا و فكريـا للحـد من الهجرة الغير شرعية .

ـ تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتفعيل قوانين لردع المساعدين في تزايد هذه الظاهرة.

ـ إنشـاء مراكـز مخصصـة بتوقيـف المهـاجرين غـير الشـرعيين ريثمـا يتسـنى للمصـالح المعنيـة إمكانيـة إرجاعهم إلى بلدانهم.

ـ التنسيق والعمل بالتشارك مع دول الجوار وإنشاء مؤسسات تراقب وتحارب هذه الظاهرة.

ـ إنشاء مخابر للبحث العلمي تدرس ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآليات الحد من هذه الأخيرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر

أولا : الجرائد الرسمية والقوانين :

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 29 المؤرخة في 1977/04/10.

2- الأمر 76-80 بالقانون رقم : 98- 05 المنشور في الجريدة الرسمية العدد 47 المؤرخة في : 1998/06/27.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 72، الصادرة بتاريخ 02 ديسمبر 2001..

4-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، المؤرخة في 2009/02/26.

ثانيا : الكتب والمؤلفات :

1-الزنتاني إبراهيم، محمد أعبيد، **الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008.

2- السراني عبد الله سعود، "العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم"، **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2010.

3- الشهاوي طارق عبد الحميد، **الهجرة غير الشرعية: رؤية مستقبلية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.

4- أنطوني غدنز، **علم الاجتماع**، تر: فايز الصباغ، ط4، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005.

5-بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر،2005.

6- عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

7 - الصقور صالح خليل، **الهجرة الداخلية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

8- أبراهام هارولد ماسلوا(1908-1970): عالم نفس أمريكي،صاحب نظرية النظام الهرمي للحاجات1943، وهي من النظريات النفسية الهامة التي درست الإنسان من زاوية حاجاته البيولوجية، الاجتماعية والنفسية، حيث اقترح نظرية للنظام النوعي لتطور الرغبات .

9- الأصفر أحمد عبد العزيز، "الهجرة غير المشروعة: الانتشار والأشكال والأساليب المتعبة"، **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

10- حسين خليل،**العلاقات الدولية:النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا**، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، 2011.

11- عودة محمد، **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (د.س.ن).

12- صلاح مصطفى الفوال، **منهجية العلوم الإجتماعية**، عالم الكتاب القاهرة 1982.

-مصباح عامر، **نظرية العلاقات الدولية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.

13- قاهرة، 198211-دليو فضيل وآخرون، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية**، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة، 2003.

14- عيد محمد فتحي،"التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية"، **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

15- غانم عبد الله عبد الغني،**المهاجرون:دراسة سوسيو أنثروبولوجية**، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، 2002.

16- صاغور هشام،**السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2008.

17- الأخضر عمر الدهيمي، **التجارب العربية العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"** ، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية2010.

18- بولفير ليون ولآخرون: **الهجرة الدولية: ماضيها، حاضرها ومستقبلها**، ترجمة فوزي سهاونة، عمان، 1982.

19- أمحمدي بوزينة أمنة، **الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

20- محمد رشيد الفيل، **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا**، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2000 .

21-رؤوف قميني،**آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية،الجزائر** ، دار هومه ،2016 .

22- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، ط 02 ، دار الشروق ، القاهرة ، 2001.

23- عادل عبد الرزاق، **دور منظمة الوحدة الإفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في إفريقيا من 1963-1993**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003 .

24 - محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، (ب.ذ.ط)، (ب.ذ.ن)

25- ستيفن كاستلز، مارك ميللر، **عصر الهجرة**، تر: منى الدروبي، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013.

ثالثا : القواميس والموسوعات:

1-البعلبكي منير، **قاموس المورد انكليزي-عربي**، دار العلم للملايين، 2000.

2-الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

3-القلاني إبراهيم، **قاموس الهدى عربي -عربي**، دار الهدى، الجزائر،(د.س.ن)

رابعـا : الأطروحات والمذكرات :

1- سعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

2-كاتب أحمد، "خلفيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: فرع علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2000-2001.

2-صاهد فتيحة، **الشباب والهجرة غير الشرعية في المغرب العربي: المحددات النفسية والاجتماعية**، ملتقى وطني حول العلوم الاجتماعية وقضايا المجتمع، جيجل، 2011.

خامسا: المجلات والجرائد:

1-بوعشة مبارك،"الفساد، أشكاله، آثاره وطرق معالجته"، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، العدد01، منشورات جامعة سكيكدة، سبتمبر2007.

3-حور عبد العالي،"حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية"، **دراسات إستراتيجية**، العدد143، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2009.

4-برقوق امحند،"الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد01، الجزائر، 2006.

5-حروري سهام،"الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، **مجلة المفكر**، العدد05، جامعة محمد خيضر، بسكرة،(د.ب.ن)،(د.س.ن).

6-عياد محمد سمير،"الهجرة في المجال الأورو متوسطي: العوامل والسياسات"، **مجلة العالم الإستراتيجي**، العدد03، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، ماي2008 .

7- مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 08 ،العدد 01 ، جامعة احمد دراية ادرار، 2019.

8- ليتيم نادية، ليتيم فتيحة، "البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد183، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة،2011.

9--مصباح عامر، "الهجرة غير الشرعية إطار نظري للتحليل"، **مجلة فكر ومجتمع**، العدد05، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

10- مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 08 العدد 01 السنة 2019 .

11- ب. بوعلام ، **الوجه القاسي للهجرة غير الشرعية** ، مجلة الجيش، مؤسسة المنشورات العسكرية ، الجزائر ، العدد 534 جانفي 2008 .

12- ن. خياط، **انقاذ الأرواح البشرية في البحر**، مجلة الجيش ، العدد 526، ماي2007 .

13- محمد شراق : جريدة الخبر اليومي ، ليوم 11جوان 2008، العدد 5344 .

14- ف.ل : **الهجرة من والى الجزائر** ، مجلة الشرطة ، عدد خاص جويلية 2008.

سادسا : المواقع الإلكترونية:

1- الحوات علي، "الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المعرب العربي، أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها":تاريخ الإطلاع:2019/04/15 h/10 :11 عن:

http://dc300.4shared.com/doc/MKGAR90m/preview,ntm

2- الصادعي محمد، "سوسيولوجيا الهجرة والهجرات":تاريخ الإطلاع:2019/04/13 h/30:31 عن:

www.unc-edu-dz(segment)2001/20de la sociologie del'immigration

3- العموض عبد الفتاح، "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية إشارة للبلدان المغاربية":تاريخ الإطلاع:2019/04/16 h/12:20 عن: www.afharonlin.org/arabic/archives/mowde2003/amous - محمد

6-التليلي حسان، "أوروبا تحاول تطويق الهجرة غير الشرعية ودول المتوسط تطالبها بالمساعدة في تسوية أزمة البطالة":تاريخ الإطلاع:2019/04/18 h/17:45 عن:

http://www.annabaa.org/banews/71/113htm

7- يشير هشام، "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا:أسبابها..تداعياتها..سبل مواجهتها":تاريخ الإطلاع:2019/04/02 h /13:30 عن:

http://www.icatu56.org/show3.php?pagshow1php&showit=7830ffable=secretariat

8- بيار فرانسيس، "الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية":تاريخ الإطلاع:2019/04/18 h/09:46 عن:

http://www.kantakji.com/fiqh/files/economics/7834doc

9- لعروسي سناء، "المغرب وتحديات ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا"، مجلة الحوار المتمدن، العدد1824:تاريخ الإطلاع:2019/04/25 h/13:45 عن:

http://www.ahewar.org/de batshow.art.asp?aid=88494

10-عياش إبراهيم محمد، "المقاربة السيكولوجية لظاهرة الهجرة غير الشرعية"، **مجلة الحوار المتمدن**،العدد2386:تاريخ الإطلاع:2019/04/04 h/12:45 عن:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?

الـــفهـــــــرس

فهرس المحتويات

المحتويات الصفحة

الآية الكريمة،الإهداءات، شكر وعرفان.....أ ـ د

مقدمة..... 06-12

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية

المبحث الأول:مفهوم الهجرة غير الشرعية..... 13

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية..... 14

المطلب الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير لظاهرة الهجرة غير الشرعية..... 20

المطلب الثالث: أنواع الهجرة غير الشرعية..... 23

المبحث الثاني:النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية كظاهرة أمنية..... 28

المطلب الأول: التفسير الاجتماعي..... 29

المطلب الثاني:التفسير السيكولوجي..... 32

المطلب الثالث: التفسير الاقتصادي..... 34

الفصل الثاني:الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول:واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر..... 39

المطلب الأول: الأسباب الجغرافيا والديمغرافية..... 39

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية..... 40

المطلب الثالث: الأسباب السياسية والأمنية..... 42

المبحث الثاني:انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر وآليات مكافحتها..... 43

المطلب الأول: طرق ومعابر المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر..... 43

المطلب الثاني: إنعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر..... 47

المطلب الثالث: سبل وآليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر..... 49

الخاتمة..... 57

قائمة المراجع..... 58

الفهرس..... 60

الـــمـــلخـــــص

الملخص:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت تشكل خطر على أمر واستقرار الدول سواء الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين أم الدول ذات مراكز عبور المهاجرين، أما الهجرة السرية هي تلك المعقدة والمتطورة التي تدل على الفعل غير المشروع والسري الذي يرتكبه الأفراد والجماعات المهاجرة بعدم احترامهم قواعد القانون الداخلي والدولي للهجرة، ولعل الدافع وراءها هو أهمية موضوع الهجرة غير الشرعية خصوصا بعد استفحالها في الجزائر وتحولها من بلد عبور إل بلد استقرار. واعتمادا على مختلف المؤشرات المرتبطة بهذه الظاهرة، والإستراتيجيات المعدة لمحاربتها بدأ بتحليل الترسانة القانونية الوطنية والدولية ومختلف الجهود المبذولة من طرف مختلف الأجهزة على المستوى الوطني والدولي في مواجهة الطرق والمعابر التي يعتمدها المهاجرون في الوصول إلى الجهات التي يرغبون في الوصول إليها بطرق غير مشروعة ، وبناء على النتائج المتحصل عليها تم وضع مجموعة من التوصيات والاقتراحات الهادفة للتقليل من الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال توفير الخدمات الاجتماعية والصحية وفتح المجال أمام الشباب لإدماجهم في عملية التنمية من خلال خلق فرص حقيقية للعمل ، وتطوير مستوى التعليم ، فكل ذلك سيحد من وتيرة انتشار هذه الظاهرة التي عرفت انتشارا واسعا في الوقت الحالي .

Abstract:

The phénoménal of illégal immigration has become a threat to the stability and stability of States, whether receiving countries of illégal immigrants or countries with transit centers for migrants. Secret immigration is the complex and sophisticated evidence of the illégal and secret act committed by individuals and migrant groups not to respect the roules of domestic and international law And the motive behind it is the importance of the subject of illégal immigration, especially after the aggravation in Alegria and its transformation from a country of transit to stability. Based on the varions indic tors associâtes with this phénoménal, and the stratégies to combat it, it bécan to analyse the national and international légal arsenal and the varions efforts exerted by varions agencies at the national and international levels in confronting the roads and crossings adopted by migrants to recache chose who wish to accès thème illégale. Keywords: migration, illégal immigration, clandestine immigration, migrants, international conventions, organized crime